إعادة تعريف الولايات المتحدة لمصالحها في الشرق الأوسط وإنعكاساته على التواجد العسكري

*أ.م.د. عماد مؤيد جاسم
باحث من العراق

*جامعة ديالى/ كلية القانون والعلوم السياسية

Imad.m.j@uodiyala.edu.i

ملخص :

منذ سنوات عدة، أخذ نمط من التفكير في دوائر صنع القرار الأميركي يتبلور تدريجياً حول ضرورة إعادة النظر في طبيعة الإلتزامات العسكرية والسياسية تجاه منطقة الشرق الأوسط بعد تصاعد كلف الإنفاق على الحروب التي خاضتها الولايات المتحدة في أفغانستان والعراق، وتعثر تحقيق الأهداف التي وضعتها. الأكثر من ذلك، إن ما خلفته هذه الحروب من عواقب تمثلت بإنتشار مظاهر عدم الإستقرار الإقليمي قد أقنعت صناع القرار بضرورة تبني إستراتيجية جديدة قائمة على البدء بفك الإرتباط الجزئي مع المنطقة في ضوء تراجع قيمة المصالح الأميركية، وإعطاء الأولوية لإهتمام أكثر بمناطق شرق آسيا باعتبار أن المصالح المستقبلية للولايات المتحدة في مجالي التجارة والإستثمار تكمن هناك سيما مع تصاعد قوة الصين التي يمكن أن تهدد المصالح الأميركية في آسيا.

كلمات مفتاحية : الايغور، السلطات الصينية، الاندماج، الاستيعاب، المسلمين في الصين، الهان .

Redefining the United States' Global Role and Its Repercussions on the Middle East on Military Presence

Asst.Prof. Emad Moayad Jassem, Ph.D.
A Researcher from Iraq
Diyala University/College of Law and Political Science

ABSTRACT

Several years ago, a pattern of thinking in American decision-making circles began to gradually crystallize about the need to reconsider the nature of military and political commitments towards the Middle East after the escalation of spending costs on the wars

waged by the United States in Afghanistan and Iraq and the failure to achieve the goals it set. Moreover, the consequences of these wars represented by the spread of regional instability have convinced decision- makers to adopt a new strategy based on starting partial disengagement with the region in light of the decline in the value of American interests and giving priority to paying more attention to the areas of East Asia where the future interests of the United States are located, especially with the rising power of China, which could threaten American interests in Asia.

KEY WORDS: Uyghurs, Chinese authorities, integration, assimilation, Muslims in China, Han.

المقدمة

رغم ما كُتب ويُكتب حالياً من مقالات وأبحاث من قبل خبراء السياسة الخارجية ومؤسسات التفكير الأميركية (Think Tanks) ومنذ فترة ليست بالقصيرة عن عزم الولايات المتحدة تقليص إلتزاماتها في الشرق الأوسط أو ما يُطلق عليه بـ(فك الإرتباط -Disengagement) بما يعنيه من تخفيف حجم تواجدها العسكري، إلا أنه لغاية الآن لا توجد، على المستوى الرسمي، خطة استراتيجية معلنة وواضحة المعالم تتبناها بخصوص حجم هذا الإنسحاب أو التقليص وآلية تحقيقه والفترة اللازمة لإنجازه. مع ذلك، من الخطأ القول إنَّ ما تم تداوله في خطب وأحاديث عدد من الرؤساء، بدءاً بالرئيس (باراك أوباما) وإنتهاءً بالرئيس (جو بايدن)، هو عبارة عن مقولة مجردة من كل معنى، بقدر ما هي محاولات تبدو متنافرة لمعالجة التداعيات السلبية للحروب التي خاضتها إدارة الرئيس الجمهوري (جورج دبليو بوش) في أفغانستان عام 2001 والعراق عام 2003 والتي نتج عنها إحتلال أميركي لكلا البلدين وتواجد لقوات أميركية بلغ عددها في أعلى ذروته أكثر من (102) ألف جندي في شهر كانون الثاني عام 2011 في أفغانستان [1]، وأكثر من (165) ألف جندي أواخر نهاية عام 2007 في العراق [2]. إن هذه الإطروحة، رغم إفتقارها للوضوح الإجرائي إلا أنها تدريجياً بدأت تتحول جزئياً الى واقع. فالقرارات التي تم إتخاذها منذ سنوات بخصوص سحب القوات الأميركية من العراق نهاية عام 2011، وتقليص التواجد العسكري الأميركي في افغانستان على مراحل وصولاً إلى الإنسحاب الكامل نهاية آب 2021 بالطريقة التي أثارت جدلاً، وإعادة نشر القوات والإصول العسكرية في الخليج، كل هذا يؤكد أن الطروحات حقيقة وليست تنظير وإن لم يتم تأطيرها بشكل استراتيجية لغاية الآن.

(1) Afghanistan: How troops level changed over the course America's longest war, USA Facts, September 15, 2021, At: https://bit.ly/3ofqMpp

(2) Stephen Biddle, Jeffrey A. Friedman, Jacob N. Shapiro, Testing the Surge: Why Did Violence Decline in Iraq in 2007?, International Security, Volume (37), Issue (1), Summer 2021, PP 7 – 10.

أهمية البحث

إن دراسة عزم الولايات المتحدة إجراء مراجعة لدورها السياسي والعسكري في

الشرق الأوسط مسألة تنطوي على أهمية ربما توازي في قيمتها حدث مثل «الربيع العربي» 2011، دلالة على حجم التغيير الذي يمكن أن يُحدثه، على اعتبار أنَّ الولايات المتحدة، القوة الكبرى التي إمتلكت دوراً مؤثراً في المنطقة طيلة ما يزيد عن سبعين عاماً، قررت تقييم أهدافها من منظور جديد، وهذا يُدلل على أن ثمة تغييرات جيوسياسية لا بد من تدقيق النظر فيها باعتبارها المحرك الدافع وراء هذه السياسة، وهذه المتغيرات تبدو ذات صلة بالبيئة الاقليمية مثلما لها علاقة بالبيئة الدولية. كذلك إن معرفة مستوى التغيير الذي سيطرأ على السياسة الأميركية تجاه المنطقة يمكن أن يكون مؤشراً لتوقع التداعيات المحتملة له.

إشكالية البحث.

لقد إرتبط التواجد الاميركي في الشرق الاوسط بمصالح محددة ووجود هذه المصالح كان يعني وجوداً عسكرياً وسياسياً، وبالتالي أنَّ قرار الولايات المتحدة بتقليص التزاماتها الاستراتيجية يفترض بديهياً إن هذه المصالح تغيرت أو فقدت قيمتها لدى صانع القرار الأميركي وهو ما يدفعنا للتساؤل: كيف تغيرت هذه المصالح؟ وهل ستتخلى الولايات المتحدة بالكامل عن الشرق الأوسط أم تتبنى تقليص الإلتزامات السياسية والعسكرية وتوظيف جديد للقوة؟.

فرضية البحث.

تفترض فكرة البحث أنَّ التغييرات التي تجري على مستوى النظام الدولي وطبيعة مستوى القوة الذي تجد الولايات المتحدة نفسها فيه، يدفع الإدارة الأميركية الى إعادة تعريف مصالحها الحيوية والأساسية، وهو ما يفضي إلى إعادة ترتيب أولوية المناطق الجيوسياسية في العالم حسب أهمية المصالح فيها. إن منطقة شرق آسيا ومنذ عقد من الزمان باتت محط إهتمام صانع القرار الأميركي الذي يسعى لأن يحوز على أكبر قدر من الإنشغال الاستراتيجي بها فضلاً عن تخصيص الموارد الكافية لها، وهو ما يُدلل على بدء فك الإرتباط بالمناطق التي ما عادت تحظى بأهمية استثنائية.

إن فرضية البحث تتمثل في« أنّ عجز الولايات المتحدة عن تحقيق أهدافها التي رسمتها منذ قرابة عقدين بخصوص نشر الديمقراطية في الشرق الأوسط، فضلاً عن التعثر العسكري والسياسي في البلدان التي أحتلتها مترافقاً مع تنامي القوة والنفوذ لدى روسيا والصين، يدفع بها إلى إعادة تعريف مصالحها في الشرق الأوسط وإعادة توزيع الموارد نحو المناطق الأكثر أهمية في إطار المواجهة والإحتواء للقوى المنافسة».

منهجية البحث

بما أن الموضوع يقع ضمن نطاق تحليل السياسة الخارجية (FPA)، كونه يهدف

إلى فهم التغيرات المؤثرة في إدراك صانع القرار للمصالح الحيوية في المنطقة، لذا تم إستخدام المنهج الواقعي (Realist Approach)، بإعتبار أنه يُقدم مقاربة منطقية لفهم طبيعة التحول لدى مؤسسة السياسة الخارجية في الإبتعاد عن المحفزات المثالية التي كانت تؤمن بنشر الديمقراطية والقيم الليبرالية كوسيلة لتغيير الشرق الأوسط، لصالح تبني رؤية واقعية مستندة إلى الإعتراف بأن هذه الوسائل غير مجدية ومن الضروري النظر إلى التغييرات التي لحقت بالعالم ومقدار إقتراب القوى المنافسة من تهديد مكانة الولايات المتحدة من جهة، وإدراك حجم الإخفاق والإحباط في الشرق الأوسط رغم الإنفاق العسكري والمالي على مدار عقدين من الزمان من جهة أخرى.

هيكلية البحث.

تم تقسيم البحث إلى ثلاثة محاور: المحور الأول تطرق إلى الجدل السياسي والنخبوي حول تقليص الإلتزامات في الشرق الاوسط، فيما تناول المحور الثاني إتجاه الولايات المتحدة لإعادة تعريف مصالحها في ضوء التغييرات الجيوسياسية التي أدت إلى تقليص الأهمية الإستثنائية لبعض المصالح، أما المحور الثالث ناقش تأثير إعادة التعريف على التواجد العسكري الأميركي والمعضلة التي تواجهها الولايات المتحدة في الموازنة الحذرة ما بين تقليص الإلتزامات والحفاظ على ما تبقى لها من مصالح في المنطقة.

أولاً: الجدل السياسي والنخبوي حول إطروحة فك الإرتباط مع الشرق الأوسط.

مع تولي الرئيس الأميركي الأسبق (باراك أوباما) الحكم في البيت الأبيض مطلع عام 2009، كان التصور السائد والذي يقترب من درجة اليقين أن الولايات المتحدة بصدد إجراء مراجعة لسياستها الخارجية وبالأخص في منطقة الشرق الأوسط وإعادة تعريف لمصالحها الحيوية والأساسية هناك. فعوضاً عن محاولات مراقبة العالم أو المحاولات الخاطئة لـ«بناء الدول» في مجتمعات لم تهتم أميركا بفهمها، أراد (أوباما) إستعادة ما أسماه بـ(الملاءة الاستراتيجية –Strategic Solvency)* التي تسمح بتدخلات أمريكية أكثر فاعلية وأكثر مرونة في المجالات الجغرافية التي يُعتقد أنها ذات أهمية أكبر. وعلى نطاق أوسع، سعى (أوباما) لتحويل انتباه الولايات المتحدة من الإنخراط المكثف في الصراعات العسكرية في الشرق الأوسط والذي أستمر لثلاثة عقود، إلى إعادة التركيز على منطقة آسيا والمحيط الهادئ الأكثر ديناميكية من الناحية الاقتصادية، والتي تؤدي دوراً حاسماً بشكل متزايد في التجارة والاستثمار الأمريكي وفق ما أسماه بـ(إعادة التوازن مع آسيا). بمعنى آخر، ما أراد (أوباما) تحقيقه هو وضع طرائق جديدة للتفكير في السياسة الخارجية من خلال تحديد المصالح الأميركية بدقة وحسب أهميتها (محورية وأساسية وهامشية)، والمواءمة بشكل أفضل بين أهداف سياسة واشنطن المفرطة الطموح بشكل مزمن

(*)(Solvency) هو مصطلح مالي يُقصد به قدرة الشركة على الوفاء بإلتزاماتها وفقاً للنفقات الثابتة مع تحقيق التوسع والنمو، واستخدام (أوباما) له بقصد الإشـارة إلى ان الاستراتيجية يجب أن تأخذ بنظر الإعتبار الموائمة المعقولة والمطلوبة بين الموارد والاهـداف على المدى الطويل.

مع وسائلها العسكرية والمالية المحدودة[3].

هذا التوجه الجديد الذي أعلن عنه (أوباما)، والذي كان يبدو ضرورياً بالنسبة للولايات المتحدة في مواجهة تحديات داخلية وخارجية، مثلما ترك إنطباعاً لدى الفواعل الإقليمية في الشرق الأوسط أن الولايات المتحدة على وشك تقليص إلتزاماتها الإستراتيجية، وأن إدارة (أوباما) بدأت تفقد حماسها لتأمين إمدادات النفط في الشرق الأوسط [4]، تعارض أيضاً في كثير من الأحيان مع سياسات إستمرت واشنطن بتبنيها وكانت تقف بالضد من طروحات تقليص الإلتزام، ما سبب نوعاً من الضبابية والحيرة بالنسبة للمراقبين حول ما تريد الولايات المتحدة القيام به إزاء الشرق الأوسط; هل تريد فعلاً تحقيق إنسحاب عام من الشرق الأوسط والتخلي عنه كلياً وفق ما يسمى بإستراتيجية الخروج (Exit Strategy)، أم هو تقليص لإلتزاماتها الإستراتيجية هناك وإعادة النظر في أولويات سياستها وفقاً لمصالحها المتغيرة؟.

أن الولايات المتحدة على وشك تقليص إلتزاماتها الإستراتيجية

بالتأكيد إنَّ هناك فرقاً كبيراً بين الخيارين، فالإنسحاب الكامل، من ناحية المعنى والإجراءات يبدو من حيث المماثلة التاريخية قريب الشبه بما فعلته بريطانيا عندما إتخذت حكومة حزب العمال بقيادة رئيس الوزراء (هارولد ويلسون Wilson-) قراراً في كانون الثاني 1968، بتخلي بريطانيا عن لعب أي دور في مناطق «شرق السويس» وتحديداً الخليج العربي*، وان تسحب بريطانيا قواتها العسكرية من هناك بحلول نهاية عام 1971. هذا القرار التأريخي والذي جاء بعد أكثر من ثلاث سنوات من الجدل السياسي الذي تزامن مع إنسحاب القوات البريطانية من شرق ماليزيا نهاية عام 1967، كان يعني إنهاء بريطانيا لمسؤوليتها الدفاعية التي تولتها في حماية الخليج العربي طيلة فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية، نتيجة الضغوط الاقتصادية الشديدة التي واجهتها المملكة في أعقاب تخفيض قيمة الجنيه الاسترليني في 18 نوفمبر 1967، ما إضطرها للعمل على خفض الإنفاق الدفاعي الخارجي وسحب قواتها العسكرية من مناطق «شرق السويس» التي لا يتعرض فيها أمنها المباشر للخطر، على إعتبار أنَّه لم يعد من مصلحة بريطانيا بذل مثل هذا الجهد، المادي والمالي، في تلك المنطقة [5].

أما تقليص الإلتزامات الإستراتيجية فيعطي معنى مغاير، كونه يشير إلى نية الإدارة الأميركية في إعادة قراءة لمصالحها المتغيرة في المنطقة وتبني توجه قائم على أساس إعادة نشر الإصول العسكرية (أفراد وأسلحة ومعدات)، بما في ذلك الإنسحاب من مناطق والتركز في مناطق أخرى، وتقليلها إلى الحد الذي تعتقد أنه كاف للحفاظ على ما تبقى من مصالح، ويمكن أن يكون هذا مقدمة لتحقيق تخلي كليً عن الشرق الأوسط خلال السنوات القادمة.

وغني عن التعريف أنّ علاقة الولايات المتحدة بالشرق الأوسط وخلال القرن

(3) David Unger, The Foreign Policy Legacy of Barack Obama, The International Spectator: Italian Journal of International Affairs, Volume (51), No (4), 2016, p 1.

(4) Loren Thompson, What Happens When America No Longer Needs Middle East Oil?, Fobes Magazine, December 3, 2012, At: https://bit.ly/3F137zI

*على الرغم من التسمية الفخة «شـرق السويس» فإن الممتلكات والالتزامات الدفاعية التي شكلت هذا «الـدور» كانت في الواقع مجموعة متنوعة من بقايا الماضي الامبراطوري البريطاني، الموجود في جنوب شبة الجزيرة العربية، والخليج العربي، والشرق الأقصى، وهي تتألف من قاعدتين سياديتين كبيرتين، واحدة في عدن والأخرى في سنغافورة، فضلاً عن مجموعة من المواقع الأصغر في الخليج العربي في الشارقة والبحرين ومصيرة، وفي شرق اسيا في ماليزيا وهونغ كونغ وبلغ عدد القوات المشمولة بالانسحاب ما يقدر بـــ(80.900) جندي، وارتبطت هذه البنية التحتية بمجموعة من المعاهدات ووعود الحماية لعدد من الدول الصغيرة والمحميات والكيانات القبلية، وكان الانسحاب البريطاني من شرق ماليزيا قد سبق الانسحاب من الخليج العربي. للمزيد يمكن الرجوع الى الحقائق والبيانات التي وردت في المصدر التالي:

Hugh Hanning, Britain East of Suez: Facts and Figures, *International Affairs*, Royal Institute of International Affairs, Volume (42), No (2), 1966, PP 253 – 254.

(5) David M. McCourt, What was Britain's "East of Suez Role"? Reassessing the Withdrawal, 1964–1968, Diplomacy & Statecraft, Volume (20), No (3), November, 2009. PP 453-454.

الماضي تم صياغتها ورعايتها وفق مبادئ عدة حددت شكل العلاقة ونوعية المصالح المشمولة بالحماية مثل; مبدأ أيزنهاور (1957-1960)، ومبدأ نيكسون (1969-1976)، ومبدأ كارتر (1980 – ربما لغاية الوقت الحاضر). لذلك، إن فك ارتباط الولايات المتحدة بالمنطقة سيمثل انفصالاً حاداً عن النمط التاريخي للتدخل الغربي في إدارة الشؤون الأمنية للمنطقة، بيد أن النقاش الدائر حول الإستراتيجية العسكرية أو التفكير الاستراتيجي الجديد تجاه الشرق الاوسط ليس بحديث العهد، بل هو يأتي ضمن سياق الجدل الدائر منذ سنوات طوال داخل مؤسسات صنع القرار ومؤسسات التفكير حول الاستراتيجية الكبرى (Grand Strategy) الواجب إتباعها بعد الحرب الباردة وكيفية تحقيق إعادة الإنتشار الأمثل عسكرياً.

تقليص الإلتزامات الإستراتيجية فيعطي معنى مغاير، كونه يشير إلى نية الإدارة الأميركية

فمنذ عقد التسعينيات من القرن الماضي، كان الجدل بصدد التمركز العسكري الأمريكي حول العالم قد إنقسم ما بين مدرستين رئيسيتين; المدرسة الأولى مثلتها النخبة الأكاديمية في الجامعات وتحديداً علماء العلاقات الدولية الواقعيين الذي طرحوا مفهوم (Offshore Balancing)، أي تحقيق موازنة الاخطار والتهديدات من خلال إعادة نشر القوات والقدرات العسكرية في المشاعات العالمية (البحار والسماء والفضاء الخارجي)، حيث تتمتع الولايات المتحدة بمكانة مهيمنة نسبياً بالنظر إلى قدراتها التي لا مثيل لها لإظهار القوة والتفوق التكنولوجي. وحجتهم في ذلك أنَّ الإستراتيجية الكبرى بعد الحرب الباردة يُفترض أن تتغير بعد تغير البيئة الدولية وإختفاء الخطر الشيوعي، ومن الخطأ الإبقاء على ذات الإستراتيجية التي تم تطبيقها للفترة 1945 – 1991، لأن وجود قوات أمريكية منتشرة في الخطوط الأمامية سيخلق ضمانات أمنية للحكومات الإقليمية التي تستفيد منها وتستخدمها للتأثير على صنع السياسات في واشنطن، وأن هكذا وجود ضخم للقوات في الشرق الأوسط سيولد الانتقام من الولايات المتحدة ومصالحها في المنطقة وخارجها. وتوقعت هذه المدرسة (عام 1997) أنه في حال نجحت هذه الإستراتيجية لعقد قادم، أي لغاية عام 2010، من غير الممكن الإستمرار بتبنيها بعد ذلك لأن التوزيع المتغير للقوة في النظام الدولي والانحدار النسبي لقوة الولايات المتحدة والصعود المقابل لقوى عظمى جديدة، سيجعل الاستراتيجية غير صالحة للعمل، لأن قوة إستراتيجية الردع الأمريكية الموسعة ستتآكل بمرور الوقت وسترتفع تكاليف ومخاطر استراتيجية الهيمنة إلى مستويات عالية غير مقبولة (6).

كان الجدل بصدد التمركز العسكري الأمريكي حول العالم قد إنقسم ما بين مدرستين رئيسيتين

أما المدرسة الفكرية الأخرى، والتي أطلت برأسها بقوة في سنوات الجدل حول كيفية تغيير الإستراتيجية الكبرى فترة حكم (أوباما)، هي مدرسة (المدافعين عن المشاركات المستمرة -forward engagers)، التي تزعمها (هال براندز

(6) Christopher Layne, From Preponderance to Offshore Balancing: America's Future Grand Strategy, International Security, Volume (22), No (1), summer, 1997, PP 86 – 87.

وأيضاً يمكن الرجوع إلى المقالة التي كتبها إثنان من أشهر رواد المدرسة الواقعية الأميركية في العلاقات الدولية:

John J. Mearsheimer and Stephen M. Walt, The Case for Offshore Balancing: A Superior U.S. Grand Strategy, Foreign Affairs, Volume (95), No (4), July – August, 2016, PP 70 - 83.

-Brands)*من مجلس العلاقات الخارجية، إذ يرى أنَّ إدعاءات (الموازنة عن بعد) مُضللة رغم أنها تبدو جذابة للوهلة الأولى، لكن نوع التخفيض الاستراتيجي الواسع النطاق لن يحقق سوى فوائد جيوسياسية ومالية من المحتمل أن تكون متواضعة في أحسن الأحوال. هذه المدرسة تؤمن بأن على الولايات المتحدة أن تكون لها مشاركات فاعلة في المناطق الحيوية من العالم بما في ذلك الوجود العسكري المستدام، وهي تزعم أن واشنطن بحاجة إلى وجود عسكري واسع النطاق في الشرق الأوسط لتحقيق المصالح الحيوية الأمريكية. من هذا المنظور، إن الالتزامات الأمنية الأقل والبصمة العسكرية الأصغر ستقلل من نفوذ الولايات المتحدة في تشكيل الخيارات والتوجه السياسي للحكومات في الشرق الأوسط، فضلاً عن أن الإنخفاض في الدعم الأمريكي المرئي لشركائها وحلفائها في المنطقة، سيكون سبباً في قدر أكبر من عدم اليقين وربما المزيد من الفوضى، لذا، حسب وجهة نظرها، أنَّ الوجود الأميركي القوي أمر بالغ الأهمية للحفاظ على النظام العالمي [7].

أن واشنطن بحاجة إلى وجود عسكري واسع النطاق في الشرق الأوسط لتحقيق المصالح الحيوية الأمريكية

وطوال السنوات الماضية، هيمنت أفكار هاتين المدرستين على النقاش الأكاديمي والجدل السياسي، حتى أن مؤسسة (Atlantic Council)، عندما أطلقت مشروعاً للنقاش بين خبراء الإستراتيجيا والسياسة الخارجية في عام 2021 حول ما هي السياسة المثلى الواجب إتباعها بخصوص التواجد العسكري والسياسي للولايات المتحدة في الشرق الأوسط تحديداً وليس العالم، وهل من مصلحة الولايات المتحدة تنفيذ إنسحاب كامل أم تفضيل إبتعاد جزئي، مع دراسة آثار كل خيار على موقعها كقوة عظمى، إنقسمت وجهات النظر داخل المؤسسة نفسها ما بين مؤيد لإستراتيجية (Offshore Balancing) كخيار في السياسة الخارجية، وآخر مدافع عن إستراتيجية (Forward Engagers). إذ أن الإتجاه الأول أكد على ضرورة أن تقوم الولايات المتحدة بتخفيض (Reduce) إلتزاماتها الإستراتيجية في الشرق الأوسط من خلال تقليص شبكتها من القواعد الجوية والبحرية وتصميم بصمة عسكرية أصغر بكثير مُصممة لتلبية المصالح والأولويات المعاد تعريفها والتركيز أكثر على اتفاقيات الوصول*، جنباً إلى جنب مع الدبلوماسية القوية، وهو ما من شأنه أن يسمح لواشنطن بتعزيز توازن مستقر في المنطقة [8]. وإن الحجة التي قدمها أنصار هذا الإتجاه أن التغييرات الجيوسياسية والإقتصادية في الشرق الأوسط جعلت للولايات المتحدة مصالح محدودة هناك، وأن التهديدات لتلك المصالح المحدودة ضئيلة وليست بالمستوى الذي يدعو للقلق، فضلاً عن أنه يمكن إدارتها من بعيد، وأن الوجود العسكري الأمريكي هناك يؤدي إلى نتائج عكسية إلى حد كبير وغير مستدام، وبالتالي أنَّ التخفيض الحاد في القوات العسكرية الأمريكية في المنطقة سيُعزز الأمن ويسمح بتفعيل الدبلوماسية

أن التغييرات الجيوسياسية والإقتصادية في الشرق الأوسط جعلت للولايات المتحدة مصالح محدودة هناك

*يعمل (Hal Brnds) إستاذاً في جامعة (John Hopkins) للدراسات الدولية المتقدمة.

(7) Hal Brands, The Limits of Offshore Balancing, *Strategic Studies Institute and U.S. Army War College Press*, USA, September 2015, At: https://bit.ly/309YN20
- **Stephen G. Brooks and William C. Wohlforth,** America Abroad: Why the Sole Superpower Should Not Pull Back from the World, First Edition, Oxford University Press, UK, 2016.

(8) Robert A. Manning and Christopher Preble, Reality Check: Rethinking US military policy in the Greater Middle East, Atlantic Council, Reality Check Series, June 24, 2021, At: https://bit.ly/3c5it9P

* إتفاقيات الوصول (Access Agreements) يُقصد بها إتفاقات تعقدها الولايات المتحدة مع دول معينة تسمح لها، عند الضرورة والحاجة، بإستخدام قواعد ومنشآت عسكرية، وأن تقدم الدولة المستضيفة كافة التسهيلات القانونية والإجرائية التي تسمح بالإستخدام الأمثل لهذه القواعد بما في ذلك وصول معدات عسكرية وأسلحة وأفـــراد. وهذه الإتفاقات تعد جـزء من إتفاقات التعاون الأمني والعسكري المشترك بين الـدول وتدخل في إطار توفير الحماية للدولة المستضيفة من إعتداء خارجي، فضلاً عن كونها قريبة من إتفاقيات وضع القوات (SOFA) التي

الأمريكية.

على العكس من ذلك، كان الإتجاه الثاني يرى أن هكذا سياسة ستكون بمثابة انسحاب أميركي عام من الشرق الأوسط، وسيُنظر إليها بلا شك على هذا النحو من قبل جميع الجهات الفاعلة الإقليمية، وأن تبني هكذا سياسة هو تقليل من شأن مصالح الولايات المتحدة في الشرق الأوسط وتقليل من شأن التهديدات التي تتعرض لها تلك المصالح. ودافع أنصار هذا الإتجاه عن فكرة أن من يدعون للإنسحاب يخلطون بين فشل سياسة الولايات المتحدة لما بعد عام 2003 مع النهج الإستراتيجي الأكثر نجاحاً والأطول أمداً الذي سبقه، بمعنى أن المشكلة في الحروب الخاطئة التي إختارتها الولايات المتحدة في أفغانستان والعراق وليس في هذا التواجد العسكري، وبالتالي فإن انسحاب عسكري شبه كلي من شأنه أن يُنظر إليه حتماً من قبل الشركاء الإقليميين على أنه تخلي عن التأثير الدبلوماسي للولايات المتحدة ويقلل بشكل حاد من النفوذ الدبلوماسي الأمريكي، وأن السعي إلى هكذا إنسحاب من المنطقة من شأنه أن يقلب الوضع الراهن مرة أخرى مثلما حدث مع ظهور تنظيم (داعش) بعد إنسحاب القوات الأميركية من العراق [9].

تحدد المركز القانوني للقوات الأجنبية والأعمال المسموح لها القيام بها. مثال على ذلك المحادثات الأخيرة بين الجانبين البريطاني والياباني حول عقد إتفاقية وصول تسمح بموجبها اليابان بإستخدام قواعدها العسكرية من قبل القوات الملكية البريطانية. للمزيد يمكن الرجوع إلى:
Japan and U.K. to begin talks on access agreement for joint military exercises, The Japan Times, September 28, 2021, At: https://bit.ly/3H7Izr9

أن المشكلة في الحروب الخاطئة التي إختارتها الولايات المتحدة في أفغانستان والعراق وليس في هذا التواجد العسكري

(9) حول وجهة النظر هذه يمكن الرجوع إلى:
William F. Wechsler, No, the US shouldn't withdraw from the Middle East, Atlantic Council, Issue Brief Series, June 24, 2021, At: https://bit.ly/3D3wLDW

يمكن القول أنَّ هذا الاختلاف ما بين فك الإرتباط الجزئي والإنخراط في المنطقة كان إنعكاساً حتمياً للنزاع البيروقراطي داخل مراكز صنع السياسة الرسمية والجدل الاكاديمي بين مؤسسات التفكير، إلى الحد الذي أصبحت فيه هذه الثنائية في أغلب الأحيان جزءاً من البرامج الانتخابية للفوز بالرئاسة، مثلما هو الحال في المناظرات التي جرت بين باراك أوباما وجون ماكين عام 2008 وهيلاري كلنتون ودونالد ترامب عام 2016، إذ كان أحد المرشحين يتبنى الإنخراط المكثف في الشرق الأوسط وعدم سحب القوات فيما يدعوا الثاني إلى ترك المنطقة والتركيز على الداخل، وكان ميل كفة الميزان بإتجاه هذه المدرسة أو تلك يعتمد على التطورات الميدانية ومقدار النجاح أو الفشل الذي تحققه السياسة الأميركية. وهذه المسألة كانت تُطرح على طاولة النقاش العام حتى قبل وصول إدارة (أوباما). مثال على ذلك، عندما أخذت السياسة الأميركية منتصف عام 2005 تُظهر فشلاً واضحاً في تحقيق أهدافها في العراق مع تصاعد وتيرة العمليات الإرهابية وفقدان السيطرة على الوضع الأمني، دعا (جون دوتش --Du etch) مدير وكالة المخابرات المركزية في مقال كتبه لصحيفة (نيويورك تايمز) إلى إعادة إنتشار القوات الأمريكية وإرجاعها إلى الوطن، لأن الولايات المتحدة لم تحقق أهدافها الرئيسة، ولم تصبح المنطقة أكثر سلاماً أو استقراراً نتيجة للوجود الأمريكي المتزايد داخل العراق، وأنه يُفترض بالولايات المتحدة مغادرة العراق والتركيز على مصالحها

أنَّ هذا الاختلاف ما بين فك الإرتباط الجزئي والإنخراط في المنطقة كان إنعكاساً حتمياً للنزاع البيروقراطي داخل مراكز صنع السياسة الرسمية

الأمنية في شرق آسيا وإجبار نفسها على الانخراط الكامل في تلك المنطقة من خلال دبلوماسيتها وقوتها الاقتصادية [10].

(10) John Deutch, Time to Pull Out. And Not Just From Iraq, The New York Times, July 15, 2005, At: https://nyti.ms/3H7tqGg

وبعد وقوع الأزمة المالية العالمية 2008، والأضرار الإقتصادية الهائلة التي لحقت بالولايات المتحدة، إزدادت قوة الرأي الذي يدعو إلى إعادة النظر في الإستراتيجية الكبرى في مواجهة أزمة كساد وجيش منهك وحلفاء متعثرين وشعب تتضاءل رغبته في المشاركة العالمية، وأن الوقت قد حان لتقليص النفقات، حتى بعد (65) عاماً من اتباع إستراتيجية كبرى ملتزمة عالمياً وتأكيد القادة السياسيين الأمريكيين بشكل موحد تقريباً على التزامهم بالقيادة العالمية، لكن يجب على الولايات المتحدة تقليص التزاماتها العالمية وتقليص أو إلغاء وجودها العسكري في الخارج، والقضاء على التزاماتها الأمنية العالمية أو تقليصها بشكل كبير، وتقليل أو تجنب جهودها لتعزيز وقيادة النظام المؤسسي الليبرالي [11].

ولم تصبح المنطقة أكثر سلاماً أو استقراراً نتيجة للوجود الأمريكي المتزايد داخل العراق

(11) Stephen G. Brooks, G. John Ikenberry and William C. Wohlforth, Don't Come Home, America: The Case against Retrenchment, International Security, Volume (37), No (3), Winter 2012 / 2013, PP 7 - 51.

على هذا الأساس، بدت إعادة التفكير في السياسة الأميركية تجاه الشرق الأوسط على مستوى الأهداف والوسائل كإستجابة حتمية للتداعيات التي سببتها بالدرجة الأولى حربي أفغانستان والعراق. صحيح أن التغييرات الجيوسياسية على مستوى العالم المتمثلة بالتدخل الروسي في أوكرانيا وخطاب الرئيس الروسي (بوتين) والرئيس الصيني (شي جين بنغ-Xi Jinping) عن عالم متعدد الأقطاب[12]، تعد من العوامل المحّفزة على إعادة التفكير، إلا أنَّ التغيير في السياسة الاميركية باتَ امراً مفروغاً منه بحكم الآثار التي خلفتها الحروب الخارجية وما رافقها من سياسات وممارسات مثل الترويج للديمقراطية وتغيير الأنظمة والتي لم تثمر عن نتائج حقيقية [13]، وهي التي مهدت الأرضية اللازمة للتفكير بشكل جدي بفك الإرتباط الإستراتيجي، إلا أنه على ما يبدو، كان هناك قلق داخل نخب صنع القرار من العواقب السلبية لذلك، فضلاً عن عدم تبلور الوسائل الكفيلة بتحقيق ذات المهام وذات الأغراض وبموارد أقل.

بدت إعادة التفكير في السياسة الأميركية تجاه الشرق الأوسط على مستوى الأهداف والوسائل كإستجابة حتمية للتداعيات التي سببتها بالدرجة الأولى حربي أفغانستان والعراق

(12) يعتبر البعض أن عام 2014 نقطة تحول في طبيعة العلاقات بين الدول الكبرى ما بعد الحرب الباردة بسبب إحتلال روسيا لشبه جزيرة القرم وتدخلها في أوكرانيا وحديث روسيا والصين عن (نظام دولي متعدد الأقطاب)، ما كان يعني عودة الحقائق الجيوسياسية لتفرض نفسها بطريقة مشابهة لما كان سائداً في الحرب الباردة. للمزيد يمكن الرجوع إلى:
Walter Russell Mead, The Return of Geopolitics: The Revenge of the Revisionist Powers, Foreign Affairs, Volume (93), No (3), May – June, 2014, PP 69 – 74.

(13) ناقشت إحدى الدراسات مدة صحة الفرضية التي تقول «إن فرض الديمقراطية بالقوة على البلدان يمكن أن يؤسس لنظام ديمقراطي مستدام»، ومن خلال دراسة (43) نظام تم فرض الديمقراطية فيه بالقوة خلال الفترة (1800-1994)، كانت النتائج إن بقاء

لهذا السبب لم يكن هناك إندفاع شديد نحو تقليص الإلتزامات وبسرعة، رغم الإدعاءات الخطابية، وإن ما إستهدفت إدارة الرئيس الأسبق (أوباما) تحقيقه كنقطة إنطلاق جديدة في السياسة الخارجية، على حد رأي أحد مساعديه وهو (ديريك شوليت -Chollet) هو السعي إلى إعادة ضبط نهج الولايات المتحدة في الشرق الأوسط وليس مغادرته دون أن يعني هذا تحولاً جذرياً في السياسة، بقدر ما كان يعني إعادة معايرة على طول عدة خطوط. وأن الانسحاب الأميركي من العراق عام 2011، الذي يُنظر إليه على أنه قرار (أوباما) بمغادرة الشرق الأوسط، تم تنفيذه لأنه سبق وأن أطلقه كوعد انتخابي في حملته في عام 2008، فضلاً عن أن الانسحاب

بالأصل كان قراراً ورثه عن الإدارة السابقة التي عقدت مع العراق اتفاقية وضع القوات (SOFA) وكان ملزماً بتنفيذه [14]

إن إعادة معايرة وضبط النهج الذي سارت عليه إدارة الرئيس (أوباما) إزاء قضايا محددة كانت تؤرق الإدارة الأميركية، كان قد تمثل بالانفتاح على التعامل مع الملف النووي الإيراني والمشاركة مع الحلفاء الأوربيين في التفاوض معها باعتماد الدبلوماسية متعددة الأطراف، واللجوء إلى المصالحة مع العالم الإسلامي لإزالة الآثار السيئة التي خلفتها إدارة (جورج دبليو بوش)، وكل هذا كان يعني على حد رأي مساعدي (أوباما) أسلوبا جديداً يأخذ بنظر الاعتبار التغيير في ديناميكيا القوة والنفوذ، وإن الإدارة الأميركية وإن لم تنجح في إيجاد حلول لمشاكل الشرق الأوسط، إلا أن هذا لا يعني أنها تخلت عن المشاركة أو أن لا يكون لها دور هناك[15].

وإن الإدارة الأميركية وإن لم تنجح في إيجاد حلول لمشاكل الشرق الأوسط، إلا أن هذا لا يعني أنها تخلت عن المشاركة

لهذا خلال سنوات الدورة الرئاسية الأولى لـ(أوباما) (2009-2013)، أخذت إلتزامات الولايات المتحدة الأمنية تجاه الشرق الأوسط تخضع لمزيد من الدراسة والنقاش، مع التركيز بشكل خاص على تقييم العائد الذي حصلت عليه الولايات المتحدة بشأن تكلفة الحفاظ على التزاماتها العسكرية في الخارج، وإنقسمت الآراء بهذا الخصوص إلى ثلاث إتجاهات:

الإتجاه الأول: أعرب عن أسفه للعجز المتزايد في الميزانية الأمريكية والمليارات التي يتم إنفاقها على أفراد الدفاع والبنية التحتية خلال فترة الأزمة الاقتصادية، ودعا إلى شكل أو آخر من أشكال التقليص العسكري وزيادة توزيع العبء فيما يتعلق بالالتزامات الأمنية الدولية. **الإتجاه الثاني**: أنتقد الشراكات الأمنية للولايات المتحدة وأعتبرها سبباً أساسياً في خلق مقاومة لقوة الولايات المتحدة ما يعني أن هذه الشراكات جاءت بنتائج عكسية، وخلقت إحتكاكات أكثر مع نفوذ الولايات المتحدة في الخارج. أما **الإتجاه الثالث**: إدعى أن الموارد المخصصة للحفاظ على التزامات الولايات المتحدة في الخارج يمكن استخدامها بدلاً من ذلك في خدمة الأهداف المحلية مثل البنية التحتية والتعليم والبحث والتطوير المدنيين والابتكار الذي من شأنه زيادة القدرة التنافسية للولايات المتحدة العالمية أكثر من التزاماتها العسكرية بالخارج [16].

هذه الإتجاهات المختلفة في النظر لطبيعة الإلتزامات الأميركية، رغم أنها لم تكن من القوة بحيث تدعو صناع القرار إلى تبنيها، إلا أنها أسهمت في جذب الاهتمام نحو حقائق مهملة أو وقائع كانت نخب صنع السياسة تتجاهل رؤيتها. ورغم أن السياسة الأميركية إزاء الشرق الأوسط فترة الرئيس (أوباما) قد شرعت بإظهار نوع من التغيير في الإسلوب بهدف التكيف مع حقائق القوة، وتحمسها لفكرة تقليص

الديمقراطية وإستمرارها في هذه الدول ليس أمراً مضموناً في مثل هذه الحالات. يمكن الرجوع إلى الدراسة وما تضمنته من تحليلات:
Andrew J. Enterline and J. Michael Greig, Against All Odds? The History of Imposed Democracy and the Future of Iraq and Afghanistan, Foreign Policy Analysis, Volume (4), No (4), October 2008, PP 321 – 247.

(14) Derek Chollet, Jake Sullivan, Dimitri Simes and Mary Beth Long, U.S. Commitments in the Middle East: Advice to the Trump Administration, *Middle East Policy, Volume (24), Issue* (1), 2017, P 5.

(15) Ibid. P 6.

(16) Stephen G. Brooks, G. John Ikenberry and William C. Wohlforth, Op.cit, PP 15 – 20.

الإلتزامات العسكرية إلا أنها كانت تواجه معضلة في كيفية إدارة الحقائق الموجودة على الأرض بما لا يؤثر في مصالحها. فالولايات المتحدة كانت تمتلك حضوراً عسكرياً مكثفاً متمثلاً بآلاف الجنود في قواعد جوية متعددة، أكثر من 50 ألف جندي في الشرق الأوسط بإستثناء العراق وأفغانستان، ولديها القدرة على نشر سريع لقوات إضافية في الشرق الأوسط، كما كانت البحرية الأميركية تقوم بزيارات منتظمة ودورية إلى موانئ المنطقة فضلاً عن وجود برامج أمنية ثنائية في جميع أنحاء المنطقة تشمل مبيعات الأسلحة والتدريب والاستشارات والدعم اللوجستي وتبادل المعلومات الاستخبارية ودعمها [17]، وكل هذا كان يعني قيود شديدة تعيق قدرة الولايات المتحدة على فك الإرتباط الجزئي بسهولة. وحسب وجهة نظر أميركية، أنه حتى مع إنخفاض مستوى دعم الرأي العام للسياسة الأميركية في الشرق الأوسط، لم يكن بإستطاعة إدارة الرئيس (أوباما) مغادرة الشرق الأوسط حتى وإن رغبت بذلك [18].

كانت تواجه معضلة في كيفية إدارة الحقائق الموجودة على الأرض بما لا يؤثر في مصالحها.

لم تكتف دعوات تقليص الإلتزامات العسكرية، بتسليط الضوء على النفقات التي يتكبدها الاَقتصاد، بل حاولت جذب الإنتباه أكثر بلفت الأنظار إلى تراجع قيمة المصالح الأميركية في الشرق الأوسط، وكانت هناك كتابات مبكرة عن مضمون هذه الفكرة، وهذه الكتابات ظهرت مع إلتقاط القوات الأميركية لأنفاسها في العراق وتحقيقها لبعض النجاحات في عام 2007، ما دعى المفكرين إلى ضرورة تحلي الإدارة الأميركية بالجرأة والاعتراف بأن الشرق الأوسط ليس مهماً على صعيد المصالح الحيوية وأن الأهمية الإستثنائية لبعض القضايا مثل (النفط) أخذت تفقد بريقها [19]. مع ذلك، لم تلقَ هذه الأراء صدىً واسعاً أو أن يكون صوتها مسموعاً لأن الاخفاقات لم تكن هائلة وفي المقابل كانت هناك وجهات نظر تعاكسها في التحليل للشرق الأوسط، فضلاً عن أن الإدارة الأميركية كانت تحمل تصوراتها الخاصة عن المنطقة، وأن «نخبة السياسة الخارجية التي نشأت في الحرب الباردة كانت مترددة في إعادة النظر في الإفتراضات الأساسية حول كيفية تصرف الولايات المتحدة تجاه الشرق الأوسط ،،، لأنه بأعتقادهم لا تزال هناك مصالح في الشرق الأوسط يجب حمايتها» [20].

لم تكتفِ دعوات تقليص الإلتزامات العسكرية، بتسليط الضوء على النفقات التي يتكبدها الاقتصاد، بل حاولت جذب الإنتباه أكثر بلفت الأنظار إلى تراجع قيمة المصالح الأميركية في الشرق الأوسط

وبشكل عام، ومن خلال مراجعة وتفحص الأراء ووجهات النظر الأكثر إنتشاراً أنَّ المدة من 2009 ولغاية عام 2019، كانت المقالات تدافع عن الحاجة لتبني التغيير في السياسة الأميركية مع إقرارها بالأهمية النسبية للشرق الأوسط، لكن بدءاً من عام 2020، أخذت المقالات التي تروج للإعتقاد بأن الولايات المتحدة قد أفرطت في إلتزاماتها تجاه المنطقة بشكل تتجاوز فيه الإهتمام بتحدياتها الداخلية، تبدو هي الغالبة في الطيف الفكري النخبوي الأميركي الذي بات يؤمن

(17) Micah Zenko, US Military Policy in the Middle East: An Appraisal, Chatham House: The Royal Institute of International Affairs, Research Paper, October, 2018, P 3.

(18) وجهة النظر هذه تركز على فكرة أن مستوى تعقيد العلاقة وتشابك المصالح بين الولايات المتحدة والشرق الأوسط يعيقها عن المغادرة أو التخلي عنه مثلما يتصوره البعض على أنه أمر ممكن. يمكن الرجوع إلى:
Michael J. Totten, No Exit: Why the US Can't Leave the Middle East, World Affairs, Volume (176), No (4), November / December, 2013, PP 8 – 14.

(19) يمكن الرجوع إلى عينة من هذه الكتابات:
- Philip E. Auerswald, The Irrelevance of the Middle East, The American Interest, Volume (2), No (5), May – June, 2007, PP 19 – 27.
- Edward Luttwak, The middle of nowhere, Prospect Magazine, May 2007, At: https://bit.ly/3CxtxY9

(20) - Andrew Gilmour, Rethinking U.S. Strategy in the Wider Middle East, The National Interest, October 17, 2021, At: https://bit.ly/3qAr0dk

أن هناك حاجة ماسة للتغيير على مستوى الأدوات مع تضاؤل الأهمية الاستراتيجية للشرق الأوسط كمصلحة أميركية [21]. إذ حفزت سلسلة الإخفاقات المفكرين الاستراتيجيين الأمريكيين وصناع السياسة السابقين للدعوة إلى إستراتيجية جديدة لتقليص النفقات، وظهر شبه إجماع لدى نخب سياسية وفكرية أن الوقت قد حان لتقر واشنطن بأنه لم يعد لديها أي مصالح حيوية في المنطقة ولا بد من تقليص طموحاتها إلى حد كبير، وتخفيض قواتها، بما في ذلك إنهاء حقبة «الحروب التي لا نهاية لها» (Endless Wars) والإنسحاب كلياً من الشرق الأوسط برمته بعد أن ثبُت فشل الطموحات التي وضعتها إدارة (جورج دبليو بوش) لإحداث التغيير في هذه المجتمعات أو إنهاء الصراعات، وهي مسألة تطلبت سنوات من النكسات للوصول إلى هذا الرأي، مثلما أن الإجماع بين الحزبين (الجمهوري والديمقراطي) على انسحاب القوات الأمريكية من أفغانستان إستدعى سنوات من تراكم الإخفاقات حتى يتحقق.

إن المقالات التي كتبها نخبة من الإستراتيجيين أمثال; (مارتن إنديك*-Indyke) [22]، و(آرون ديفيد ميلر-Miller)، و(ريتشارد سوكولسكي-Sokolsky) [23]، و(ستيفن كوك -Cook) [24]، و(مارا كارلين-Karlin)، و(تمارا كوفمان -Cofman)** [25]، كانت تُظهر بشدة تعالي الأصوات لنخبة السياسة الخارجية الغاضبة والمتحمسة لتحويل إنتباه الولايات المتحدة من الشرق الأوسط نحو مواجهة التهديدات الإستراتيجية القادمة من روسيا والصين. وجميع هذه الكتابات كان تروج لفكرة التخلص من الإعتقاد الخاطئ بأن الشرق الأوسط ما زال مهماً بصورة إستثنائية للمصالح الأميركية، لأن التغييرات الجيوسياسية قد أحدثت تحولاً كبيراً في هذه المصالح، وإن الشرق الأوسط ما عاد يستحق هذا الإنخراط الأميركي وإنفاق الاموال فيه، وعلى حد قول (مارتن أنديك)، «إنه ينبغي لمؤسسة صنع السياسة الخارجية في واشنطن أن تتقبل حقيقة، كان من الصعب على الكثيرين الإقتناع بها سابقاً، وهي أن هناك مصالح حيوية قليلة على المحك (at stake) باتت لنا في الشرق الأوسط» [26].

ثانياً: إعادة تعريف المصالح الأميركية في ضوء التغييرات الجيوسياسية.

إن المصالح التي شكلت أساس السياسة الأمريكية تجاه الشرق

(21) مع ذلك إستمرت مدرسة (Forward Engagers) التي يتزعمها (Hal Brands) بطرح أفكارها بخصوص أن الولايات المتحدة لا ينبغي لها التخلي عن الشرق الأوسط. وفي مقال كتبه عام 2019، أكد (Brands) على أن الولايات المتحدة بحاجة لتغيير أدواتها وأساليبها للتكيف مع التحولات الجيوسياسية لكن الشرق الأوسط ما زال مهماً بالنسبة لها، وطرح بعض المقترحات بخصوص الإستراتيجية التي يمكن للولايات المتحدة إتباعها للحفاظ على مصالحها ومواجهة التهديدات باستخدام مجموعة فرعية مختارة من القدرات مثل: الأعتماد على قوات العمليات الخاصة، والقوة الجوية التكتيكية، ودعم القوات المحلية للحفاظ على الضغط على الجماعات الإرهابية الأكثر خطورة ومنعها من شن هجمات خارجية كبيرة. (كانت هذه في جوهرها، هي الاستراتيجية التي كانت الولايات المتحدة تتبعها قبل إعلان ترامب الانسحاب من سوريا.). فضلاً عن الإستمرار بدعم الشركاء في المنطقة من خلال الدعم الاستخباراتي والدبلوماسي والعسكري من أجل الحفاظ على توازن القوى المسموح به. وكل هذا يعني إن مقترحاته إقتربت إلى حد كبير من إطروحة مدرسة (Offshore Balancing)، التي كانت تؤكد على التمركز في نقاط بعيدة عن مركز التهديدات مع إمتلاك (ذراع قوة) يسمح بمواجهتها عند الضرورة. للمزيد يمكن الرجوع إلى مقالته:
Hal Brands, Why America Can't Quit The Middle East, The Caravan Magazine, Hoover Institution, Issue 1921, March 21, 2019, At: https://hvr.co/3Cetb8t

(*) (مارتن أنديك) شغل منصب مساعد وزير الخارجية لشؤون الشرق الأدنى في إدارة الرئيس (بيل كلنتون) وكان المبعوث الأميركي الخاص للمفاوضات الإسرائيلية – الفلسطينية في إدارة الرئيس (اوباما). وإرتبط إسمه بسياسة الإحتواء المزدوج (Dual Containment)، التي وضعها عام 1994 كسياسة خارجية أميركية تجاه العراق وإيران فترة إدارة الرئيس (كلنتون).

(22)Martin Indyk, The Middle East Isn't Worth It Anymore, The Wall Street Journal, January 17, 2020, At: https://on.wsj.com/3HijU3k

(23) - Aaron David Miller and Richard Sokolsky, The Middle East Just Doesn't Matter as Much Any Longer, Politico Magazine, September 3, 2020, At: https://politi.co/3qv4Rgw

(24) - Steven A, Cook, No Exit: Why the Middle East Still Matters to America, Foreign Affairs, November / December 2020, At: https://fam.ag/3wx3Y84

**شغلت (تمارا كوفمان) منصب نائب مساعد وزير الخارجية لشؤون الشرق الأدنى خلال الولاية الأولى لـ(باراك أوباما) وكانت صوتاً قوياً داعماً للإصلاح السياسي في الشرق الأوسط، ودعت خلال الولاية الأولى إلى إلتزام أميركي صارم بنشر الديمقراطية هناك وأن يكون هذا الهدف على رأس جدول أعمال الرئيس، إلا أن المفارقة إنه في مقالتها التي نشرتها مطلع عام 2019 أبدت إحباطها من نشر الديمقراطية في المنطقة ودعت إلى مغادرتها، وهذا دليل على مقدار التغيير الذي أحدثه الشرق الأوسط في أفكار الكثيرين.

(25)Mara Karlin & Tamar Cofman Wittes, America's Middle East Purgatory: The Case for Doing Less, Foreign Affairs, January – February, 2019, At: https://fam.ag/3DpFhxj

(26) Martin Indyk, he Middle East Isn't Worth It Anymore, Op.cit.

الأوسط تمثلت تقليدياً بضمان إمدادات النفط من الخليج إلى الأسواق العالمية، وضمان أمن إسرائيل وتفوقها على الدول المجاورة، فضلاً عن مواجهة التهديدات سواء التي كان مصدرها القوى الإقليمية أو حركات متطرفة. وغالباً ما كانت هذه المصالح البوصلة لتحديد إتجاه السياسة الأميركية في الثبات او التغيير، وعلى حد رأي (هال براندز-Brands)، وهو من أشد المدافعين عن التدخل والبقاء في الشرق الأوسط; «في حال تغيرت هذه المصالح وتراجعت أهميتها يمكن أن تتغير معها هذه السياسة، ويمكن بعدها الحديث عن خروج أميركي مستدام» [27]. ورغم دفاعه المستميت أن هذه المصالح ما زالت تحتفظ بقدر عالٍ من الأهمية، إلا أن الغلبة على ما يبدو للرأي الذي يؤكد أنها أخذت تفقد فيه أهميّتها، وهذه مسألة دافع عنها المحللون قبل المسؤولين، إذ كتب (جاستن لوغان -Logan) رئيس معهد (كاتو Cato Institute–) مقالاً في عام 2014 حاجج فيه أن النخب السياسة الأميركية المهووسة بالشرق الأوسط تحمل أفكاراً مغلوطة عن الأهمية المركزية لقضايا الاهتمام بهذه المنطقة وهي (النفط وإسرائيل والأرهاب)، فهذه العناصر ليست مهمة مثل ما تتصورها هذه النخب [28]. وعلى ما يبدو أن الولايات المتحدة أخذت مؤخراً تعيد تقييم هذه العناصر وفق منظور جديد، فالنفط الخليجي تراجعت أهميته بالنسبة لها، وإسرائيل باتت قادرة على حماية نفسها، اما التهديدات الإقليمية فيمكن ضبطها بقوة عسكرية أصغر. وعلى أساس هذا المنظور ستعيد الولايات المتحدة ضبط تواجدها العسكري وإنخراطها السياسي – الدبلوماسي في المنطقة.

أن الولايات المتحدة أخذت مؤخراً تعيد تقييم هذه العناصر وفق منظور جديد

(27) Hal Brands, Biden Can Leave Afghanistan but Not the Middle East, Bloomberg, August 26, 2021, At: https://bloom.bg/3c4YU1z

(28) *Justin Logan,* Why the Middle East Still Doesn't Matter, Politico Magazine, October 9, 2014, At: https://politi.co/3qA-hqay

1. تراجع أهمية النفط كمصلحة أميركية في الشرق الأوسط.

منذ بدء تطبيق حظر النفط العربي 1973-1974، بات الوصول إلى المصادر الهايدروكاربونية المحرك الأساس لسياسة الولايات المتحدة تجاه الشرق الأوسط، وتم إعتماد مبدأ كارتر لعام 1980، الذي يشير صراحة إلى أن تدفق النفط من الخليج العربي يُعد مصلحة أميركية حيوية، كأحد ثوابت السياسة الخارجية. ومع ذلك، فقد غيرت ثورة (النفط الصخري-Shale Oil) الجغرافيا السياسية للطاقة. إذ أصبحت الولايات المتحدة أكبر منتج للنفط والغاز في العالم، وتحول مركز ثقل إنتاج الهيدروكربون العالمي نحو نصف الكرة الغربي، الولايات المتحدة وكندا والمكسيك والبرازيل، ومن المتوقع أن تصبح الولايات المتحدة مُصدراً صافياً للنفط بحلول عام 2030 [29].

وتؤكد البيانات أن الولايات المتحدة لم تعد بحاجة إلى نفط الشرق الأوسط مثل السابق

(29) Robert A. Manning, The Shale Revolution and The New Geopolitics of Energy, Atlantic Council, Washington, November, 2014, P 2, At: https://bit.ly/3DcpEZK

وتؤكد البيانات أن الولايات المتحدة لم تعد بحاجة إلى نفط الشرق الأوسط مثل السابق، إذ تجاوز إنتاجها من النفط مستوى طلبها في عام 2019 لأول مرة منذ عام 1957 [30]. ففي عام 2020، صدرت الولايات المتحدة حوالي (8.51) مليون برميل في اليوم، واستوردت حوالي (7.86) مليون برميل في اليوم؛ فضلاً عن ذلك، أنَّ (52

(30) - U.S. energy facts explained, U.S. Energy Information Administration (EIA), May 14, 2021, At: https://bit.ly/3osKQVc

%) من وارداتها جاءت من كندا، بينما تم استيراد (7 %) فقط من المملكة العربية السعودية، وهو ما يعادل واردات الولايات المتحدة من روسيا [31]، كما أن الولايات المتحدة تحصل على النفط من المكسيك يفوق ما تحصل عليه من السعودية، ولعل ما يزيد من قلة إهتمام الولايات المتحدة بنفط الشرق الأوسط، أن (75 %) من هذا النفط يتم تصديره إلى آسيا (الصين والهند واليابان وكوريا الجنوبية)، مما يعطي هذه البلدان مصلحة إستراتيجية في أمن الممرات البحرية التي تتدفق من خلالها إمدادات النفط أكثر من الولايات المتحدة التي يبدو أنها تبذل جهوداً في حمايتها أكثر مما تفعل هذه البلدان المستفيدة من نفط الشرق الأوسط [32] .

(31) - Oil and petroleum products explained: Oil imports and exports, U.S. Energy Information Administration (EIA), April 13, 2021, At: https://bit.ly/3omBMBn

(32) Robert A. Manning and Christopher Preble, Reality Check: Rethinking US military policy in the Greater Middle East, Op.cit.

ربما كان أبرز مثال على التحول في أهمية نفط الشرق الأوسط هو رد فعل الولايات المتحدة على هجوم أيلول 2019 على المنشآت النفطية في المملكة العربية السعودية، والذي تعتقد معظم وكالات الاستخبارات الغربية أن إيران كانت تقف وراءه. مع ذلك، لم تتخذ الولايات المتحدة أي فعل تجاه هذا التهديد لتدفق النفط وهو ما تعارض مع سياسة الدفاع عن حقول النفط في الخليج (مبدأ كارتر) التي إستقرت عليها لمدة تزيد عن (40) عاماً. صحيح أن ضمان إمدادت النفط للأسواق العالمية ومنع أي قوة إقليمية من تهديد هذه المصلحة ما زالت مسألة مهمة، لكن الولايات المتحدة ما عادت تفضل التعامل معها بطريقة صلبة يمكن أن تجر الولايات المتحدة إلى الدخول في نزاع عسكري، لذا فضلت نخبة صنع السياسة الخارجية الأميركية إثارة العواقب الخطيرة المحتملة للرد العسكري، ما كان يعني أنَّ هناك تحولاً في وجهة نظر المؤسسة الأميركية حول إستخدام القوة في حماية المصالح النفطية [33]. كل هذا يعني، أنَّ عدم وجود نقاش واسع حول رد الفعل المطلوب إتخاذه، وطغيان تفكير بديهي بتجنب استخدام القوة العسكرية وضبط النفس كان يشير إلى أن هذه المصلحة ما عادت حيوية.

(33) Steven A, Cook, No Exit: Why the Middle East Still Matters to America, Op.cit.

وحتى مع بقاء تمتع نفط الشرق الأوسط ببعض الأهمية للولايات المتحدة، إذ لا يزال إنتاج النفط في الخليج يمثل حوالي (20 %) من إنتاج النفط العالمي

وحتى مع بقاء تمتع نفط الشرق الأوسط ببعض الأهمية للولايات المتحدة، إذ لا يزال إنتاج النفط في الخليج يمثل حوالي (20 %) من إنتاج النفط العالمي، ويمر ما يقرب من ثلث إجمالي النفط المنقول بحراً عبر مضيق هرمز، وبالتالي، فإن الحفاظ على استقرار أسعار النفط العالمية لا يزال يعتمد جزئياً على منع الانقطاعات الكبيرة في صادرات النفط من الخليج والتي من شأنها أن تؤدي إلى ارتفاع مفاجئ ودراماتيكي في أسعار النفط بحيث تواجه الأسواق العالمية صعوبة في التكيف معها على المدى القصير، إلا أنه يمكن التخفيف من هذا التهديد من خلال الحفاظ على بصمة عسكرية أصغر بكثير من تلك التي أنشأتها واشنطن في العقدين الماضيين. وعلى حد رأي المدافعين عن هذا التوجه، إن الوجود البحري الأمريكي المتواضع في البحرين، ومجموعة صغيرة من سفن البحرية الأمريكية مع مجموعة من الطائرات المقاتلة المتمركزة في قواعد جوية في

المنطقة أو على حاملة طائرات، يمكن أن يكون كافياً في توفير الحماية اللازمة [34].

(34) Aaron David Miller and Richard Sokolsky, The Middle East Just Doesn't Matter as Much Any Longer, Op.cit.

أضف إلى ذلك، هناك مُحاججة علمية أخذت تنتشر في الأوساط السياسية، أنه ليس لأزمات الشرق الأوسط تأثير مخيف على أسعار النفط كما هو مُتصور بشكل عام، باعتبار أن أسواق النفط حتى في أوقات الأزمات تعمل على تصحيح مسارها، ولعل هذا بدأ أول الأمر مع مقالة (فيلب أورسوالد) عام 2007، إذ أشار إلى أنه خلال الفترة (1981 – 1999)، وهي السنوات التي شهدت الحرب العراقية – الإيرانية وحرب الكويت، والصراع الإسرائيلي – الفلسطيني، لم يكن لهذه الأحداث تأثير على أسعار النفط بل أن التقلبات التي تعرضت لها كان بسبب قوانين العرض والطلب، وأن هناك سلع غير النفط شهدت تقلبات أكبر، أضف إلى ذلك أن أسعار النفط العالية غالباً ما تشجع على تطوير مصادر طاقة بديلة، ما يدفع المنتجين إلى إتباع سياسات لتصحيح الأسعار[35]، ولعل هذه الحقيقة أخذت تزيد من الحماسة لتقليل التواجد العسكري الأميركي في الشرق الأوسط، سيما أن جميع الدول المنتجة للنفط، بما في ذلك إيران، تحرص على الحفاظ على الإستقرار في إمدادات النفط لأن لها مصلحة في طرح منتجاتها في الأسواق العالمية.

ليس لأزمات الشرق الأوسط تأثير مخيف على أسعار النفط كما هو مُتصور بشكل عام

(35) Philip E. Auerswald, The Irrelevance of the Middle East, The American Interest, Op.cit, P 21.

2. ضمان أمن إسرائيل.

كان أول تدخل عسكري أميركي في الشرق الأوسط هو الإنزال الأميركي في لبنان عام 1958 بطلب من الرئيس اللبناني آنذاك (كميل شمعون)، وقتها إعتبر الرئيس الأميركي (دوايت آيزنهاور -Eisenhower) أنَّ الشرق الأوسط بموارده النفطية الهائلة يُعد مصلحة أميركية، ولم يذكر بقاء وأمن إسرائيل كمصلحة حيوية [36]. كان النفط العربي المصلحة الحيوية الأولى للولايات المتحدة، لكن بعد حرب الأيام الستة في حزيران 1967، تحولت إسرائيل إلى مصلحة حيوية [37]، أخذت الولايات المتحدة تحرص على ضمان أمنها إلى جوار النفط. ومثلما أن الدول العربية التي لديها شراكات امنية ودفاعية مع الولايات المتحدة أخذت تخشى من تداعيات فك الإرتباط الأميركي مع الشرق الأوسط، كذلك الحال كان في إسرائيل التي لم تخفِ قلقها من هذا الإنسحاب. فعندما سُئل رئيس الوزراء الإسرائيلي (بنيامين نتنياهو) قبل مغادرته منصبه، عما إذا كان قلقاً من مغادرة الولايات للشرق الأوسط، أجاب بالقول «نعم طبعا، أعتقد أنه سيكون مصيبة كبيرة لنا ولكن أيضاً للولايات المتحدة. بالنسبة لنا ولحلفائنا العرب الجدد، فإن قوة الولايات المتحدة مطلوبة لتقييد إيران ووكلائها أو دحرها» [38].

أنَّ الشرق الأوسط بموارده النفطية الهائلة يُعد مصلحة أميركية

(36) Michael Young, Beirut 1958 and Its Lessons: An interview with Bruce Riedel, Carnegie Middle East Center, February 11, 2020, At: https://bit.ly/3c5s-rrU

(37) - Samuel W. Lewis, The United States and Israel: Evolution of an Unwritten Alliance, Middle East Journal, Volume (53), No (3), Special Issue on Israel, Summer, 1999, pp. 364-378.

(38) - Hisham Melhem, America's Middle East Allies Are Free Riders No More, New Lines Magazine, April 21, 2021, At: https://bit.ly/3Dc4r26

بالنسبة للأميركيين، لديهم منظور مختلف لموقع إسرائيل في مرحلة ما بعد تقليص الإلتزامات الأميركية. فعلى الرغم من قناعتهم بأن إسرائيل لا تزال شريكاً

محورياً للولايات المتحدة في مجالات الاستخبارات والدفاع والتكنولوجيا، إلا أن وضعها تغير كثيراً وأصبحت أكثر اعتماداً على نفسها، وهم ينظرون إليها بإعتبارها «مبتكر عالمي» رائد في مجال التكنولوجيا، ولديها جيش من الطراز الحديث، بمعنى آخر، لم يعد وجود إسرائيل مُهدداً بشكل كبير من قبل أي دولة عربية أو مجموعة من الدول العربية، في ظل إمتلاكها لتفوق عسكري نوعي على جوارها العربي. والأهم من ذلك أن إسرائيل لديها بوليصة تأمين نهائية: أسلحة نووية آمنة وذات ضربة ثانية[39].

كذلك يعتقد الأميركيون، أن معاهدات (السلام) التي أبرمتها إسرائيل مع مصر والأردن مثلما أدت إلى تحييد دول المواجهة، كذلك أسست (اتفاقيات إبراهيم-Abraham Accords) لعام 2020، تحالفاً استراتيجياً رسمياً جديداً لإسرائيل مع دول الخليج الرئيسة، فضلاً عن المغرب والسودان، وهو ما يزيد من مساحة «الأمن» بالنسبة لإسرائيل، على حد إعتقادهم. ولا تزال هذه الاتفاقات إحدى الموروثات الرئيسة للسياسة الخارجية لـ(دونالد ترامب)، التي تشير إلى تحول في العلاقات الإقليمية، على أعتبار أن الحكومات العربية، باستثناء مصر والأردن، ربطت إقامة علاقات دبلوماسية مع إسرائيل باتفاق سلام دائم بين الإسرائيليين والفلسطينيين، لكن في آب 2020، اختارت كل من الإمارات العربية المتحدة والبحرين، تجاهل المخاوف الفلسطينية لصالح الوعد بتوسيع العلاقات التجارية مع إسرائيل، وتعزيز التعاون الأمني ضد إيران [40].

يعتقد الأميركيون، أن معاهدات (السلام) التي أبرمتها إسرائيل مع مصر والأردن مثلما أدت إلى تحييد دول المواجهة

مع ذلك، ورغم هذه الحجج التي يقدمها خبراء السياسة الأميركية، إلا أن ما يثير مخاوف الإسرائيلين هي أن العلاقات الأميركية – الإسرائيلية شهدت إختلافات في وجهات النظر إقتربت من درجة التوتر، سيما فترة الرئيس (باراك أوباما)، ما جعل علاقة إسرائيل بالإدارات الديمقراطية تبدو حذرة ومحفوفة بالمشاكل خصوصاً بعد التحالف المثير للجدل بين (نيتنياهو) و(ترامب). ولعل ما يزيد أكثر من مخاوف الإسرائيليين، هو قلقهم من تراجع القيمة الإستراتيجية لدولتهم في حسابات الإدارة الأميركية خصوصاً بعد تصاعد الأصوات التي بدأت تعلو داخل الولايات المتحدة وتنظر إلى إسرائيل باعتبارها (عبئاً إستراتيجياً) أكثر من كونها شريكاً موثوقاً به [41]، فضلاً عن الإنخفاض الحاد في التعاطف مع إسرائيل داخل الحزب الديمقراطي، وبالأخص داخل الجناح التقدمي بسبب من طبيعة التغييرات الهيكلية التي أخذت تطرأ عليه وعلى مواقف جمهوره [42].

ولعل ما يزيد أكثر من مخاوف الإسرائيليين، هو قلقهم من تراجع القيمة الإستراتيجية لدولتهم في حسابات الإدارة الأميركية

ومع هذه التغييرات، إلا أن مسؤولي إدارة الرئيس (بايدن)، رغم كل إعتراضاتهم العديدة على أجندة الرئيس (ترامب) الأوسع نطاقاً، إلا أنهم كانوا حريصين إلى حد ما على البناء على (اتفاقيات إبراهيم)، حتى أن الرئيس (بايدن) نفسه، وخلال

(39) Dr. Mohammad Yaghi, What Drives President Biden's Middle East Policies And what are their Impacts on the Gulf States?, Konrad- Adenauer-Stiftung, Policy Report, No (22), May, 2021, P 2. At: https://bit.ly/3q6AdtQ

(40) Ishaan Tharoor, The mirage of Trump's 'peace' deals, The Washington Post, September 15, 2020, At: https://wapo.st/3ojXF40

(41) بعد أيام من إنتهاء حرب إسرائيل الأخيرة على قطاع غزة في شهر آيار، كتب استاذ العلاقات الدولية في جامعة هارفرد (Stephen M.Walt) مقالاً جريئاً في مجلة (Foreign Policy) بعنوان (حان الوقت لإنهاء العلاقة الخاصة مع إسرائيل)، أشار فيه إلى ان الولايات المتحدة تتحمل عواقب سياسية، وليس اقتصادية، نظير علاقتها الاستثنائية والخاصة التي تجمعها مع إسرائيل، وأن هذه الدولة الصغيرة التي كانت عبارة عن قيمة إستراتيجية فترة الحرب الباردة، تحولت الآن إلى مشكلة لصناع القرار في واشنطن. للمزيد يمكن الرجوع إلى مقالته:

-Stephen M.Walt, It's Time to End the 'Special Relationship' With Israel, Foreign Policy, May 27, 2021, At: https://bit.ly/30lamUz

(42) Jonathan Rynhold, The Future of US - Israeli Relations, Survival: Global Politics and Strategy, Volume (63), Issue (5), September, 2021, PP 121 – 146.

الحملة الانتخابية، أشاد بصفقات التطبيع، مؤكداً أنه سيسعى للبناء على هذا التقدم، ويتحدى جميع دول المنطقة لمواكبة هذا التقدم، كجزء من سعيه لتوفير مساحة أمن أكبر لإسرائيل وإدماجها ضمن المنظومة الإقليمية. وحتى مع فقدان الولايات المتحدة لدورها كطرف محايد في الصراع الإسرائيلي -الفلسطيني بانحيازها الواضح لإسرائيل، إلا أن إدارة (بايدن) لم تسعَ إلى تغيير الوضع بل تفضل الحفاظ على الوضع الراهن مع بعض الاختلافات عن سياسة (ترامب). إحدى الأمثلة على هذه الإختلافات، أنَّها إستأنفت تقديم المساعدات للفلسطينين والتي سبق أنَّ قطعها الرئيس (ترامب)، وتبنيها الدعوة لإعادة التفاوض بين الجانبين، فضلاً عن إقناع الإدارة الأميركية لإسرائيل بإصلاح علاقاتها المتوترة مع الأردن [43]. وكل هذه كانت مؤشرات لتطمين الجانب الإسرائيلي بأن الولايات المتحدة لا تفكر بالتخلي عن إسرائيل كلياً، بقدر ما تريد منها أن تعتمد أكثر على قدراتها الذاتية في تأمين الحماية لنفسها وتجنب السياسات التي قد تفضي إلى توريط الولايات المتحدة في نزاعات المنطقة، ويبدو أن هذا التصور قد أدركه الإسرائيليون وفهموه جيداً بدليل أن رئيس الوزراء الإسرائيلي (نفتالي بينيت-Bennett) قال في أول زيارة له للبيت الأبيض وأمام الرئيس (بايدن) «إنَّ إسرائيل سوف لن تسأل الولايات المتحدة أبداً إرسال قوات للدفاع عنها» [44].

(43) Ishaan Tharoor, Biden carries forward a Trump-era Middle East policy, The Washington Post, October 13, 2021, At: https://wapo.st/3cdTLE8

إنَّ إسرائيل سوف لن تسأل الولايات المتحدة أبداً إرسال قوات للدفاع عنها

(44) Full text: Biden and Bennett's statements at the White House, Times of Israel, August 27, 2021, At: https://bit.ly/3nrkcgf

3. مواجهة (التهديد الإيراني) للمصالح الأميركية.

تعد إيران التحدي الأكبر الذي يواجه خطط السياسة الأميركية فيما يتعلق بفك الارتباط، ليس بالنسبة للولايات المتحدة فحسب، بل أيضاً لشركائها الإقليميين الذين يتخوفون من أن تقليص الإلتزامات الأميركية بهذا الشكل مع عدم وجود خطة محكمة أو بدائل يمكن أن تسمح لهم بملء الفراغ، سيترك إيران وروسيا، اللاعبين الأكثر قدرة وتنظيماً يحققان أقصى إستفادة من فك الإرتباط هذا، مثلما سبق وأن حذر من ذلك نائب الرئيس الأسبق (ديك تشيني-Cheney) [45]، علماً أنَّ البعض إعتبر أنَّ المشكلة لا تكمن في الإنسحاب الأميركي بقدر ما هو متأصل في السياسات الخاطئة التي إنتهجها الرئيس (ترامب) والتي أسهمت في جعل إيران قوة إقليمية مؤثرة. فالإنسحاب من الإتفاق النووي، سمح لإيران بإستئناف تطوير برنامجها وإكتساب المزيد من المعرفة والخبرات التقنية، وهذا أسهم، بالتوازي مع فرض روسيا لهيمنتها على سوريا، في جعل الشريكين (روسيا وإيران) أكثر نفوذاً في المنطقة [46]، في وقت أخذت تتراجع فيه قوة الولايات المتحدة.

تعد إيران التحدي الأكبر الذي يواجه خطط السياسة الأميركية فيما يتعلق بفك الارتباط

(45) Cheney Warns Disengagement in Mideast Benefits Iran, Russia, VOA News, December 9, 2019, At: https://bit.ly/3op-MTJQ

(46) Stephen Blank, The consequences of US disengagement from the Middle East, The Hill, October 24, 2017, At: https://bit.ly/3kzdjI1

من الحقائق المؤكدة أن الإدارة الأميركية الحالية ينتابها القلق من أن تقليص الإلتزامات سيؤدي حتماً إلى توسيع نفوذ إيران أكثر في المنطقة، وهي تدرك جيداً أنَّ سبب إصرار الشركاء الإقليميين، بما في ذلك إسرائيل، على رفض فكرة

الإنسحاب إنما لتخوفهم من هذه النتائج، لذا باتت المعضلة التي تواجهها تتمثل في كيفية تحقيق توازن أمثل ما بين الحفاظ على تواجد عسكري مقبول له القدرة على التعامل مع التحدي الإيراني، شرط أن لا يجرها إلى صراع مسلح، وما بين الإلتزامات الأخرى في شرق آسيا التي تتطلب تكثيف الجهود الإستراتيجية. إذ كي تنجح الولايات المتحدة في عصر المنافسة المتزايدة بين القوى العظمى، يجب أن لا تكون الإلتزامات المكلفة بمراقبة الشرق الأوسط على حساب الأصول اللازمة لمواجهة صعود الصين وتوسع روسيا. لذلك تعتقد أنَّ التواصل الدبلوماسي مع إيران بخصوص القضايا الملحة وأهمها الملف النووي يمكن أن يخلق حالة من الإستقرار الإقليمي، فهي تؤمن أن الإلتزام المسؤول وغير المعمق بالشرق الاوسط والإبقاء على الدبلوماسية الماهرة كفيل بالحفاظ على المصالح الاميركية، مثلما حاجج في ذلك (جيك سوليفان-Sullivan) [47] وأيضاً (مارا كارلين -Karlin) [48].

أنَّ التواصل الدبلوماسي مع إيران بخصوص القضايا الملحة وأهمها الملف النووي يمكن أن يخلق حالة من الإستقرار الإقليمي

(47) Daniel Benaim and Jake Sullivan, America's Opportunity in the Middle East, Foreign Affairs, May 22, 2020, At: https://fam.ag/3wHJR7g

(48) Mara Karlin and Tamara Cofman Wittes, America's Middle East Purgatory, Op.cit.

وفي أول لقاء جمع ما بين رئيس وزراء إسرائيل (نيفتالي بينيت-Bennett) والرئيس الأميركي في 27 آب 2021، أعرب (بينيت) عن مخاوفه من سعي الإدارة الأميركية للعودة إلى الإتفاق النووي مع إيران، وحاول إقناع نظيره الأميركي بترك الفكرة وإعتماد إستراتيجية جديدة ضد إيران تعتمد إسلوب الضغط الإقتصادي والتخريب للمنشآت النووية والعسكرية بإستخدام (الهجمات السيبرانية-Cyber Attacks)، لكن يبدو أن الرئيس (بايدن) لم يكن متحمساً لخطة (بينيت)، بل كان مُقتنعاً بقدرة الإتفاق النووي على حل المشكلة، مؤكداً للمسؤول الإسرائيلي أنه «إذا فشلت الدبلوماسية، فنحن مستعدون للإنتقال إلى خيارات أخرى» [49]. ما يعني أن الإدارة الأميركية تعتقد أن القوة العسكرية والضغط الاقتصادي لم تنجح في حل مشكلة الملف النووي، وبالتالي تعول على الدبلوماسية في تحقيق نتائج أفضل.

(49) - Jonathan Lis, Bennett-Biden Meeting Revived Israel-U.S. Ties, but There Were No Dramatic Achievements, Harretz, August 29, 2021, At: https://bit.ly/3C8pu4t

أن الإدارة الأميركية تعتقد أن القوة العسكرية والضغط الاقتصادي لم تنجح في حل مشكلة الملف النووي، وبالتالي تعول على الدبلوماسية في تحقيق نتائج أفضل

إن الواقع يشير إلى أنَّ الولايات المتحدة تشعر أنه من غير المجدي أن تستمر بتبني سياسات (قوة) تُرهق إقتصادها أكثر من اللازم، سيما أن هذه السياسات على ما تبدو لا تحقق الغرض المطلوب وربما تؤدي إلى نتائج معاكسة، خصوصاً أنه سبق للإدارة الأميركية أن إختبرت سياسات الضغط والتورط العسكري بدفع من شركائها الأقليميين، ما جعل ديناميكيات الدفع والجذب ما بين التفضيلات الأمريكية الرامية لتقليص إلتزاماتها ومطالب الشركاء الإقليميين الذين يدعونها إلى البقاء، تُنتج نهجاً سيئاً في صنع السياسات، وهو ما تبدى واضحاً في تخبط الرؤساء ما بين العمل على الإنسحاب والإنخراط في ازمات، وكانت النتيجة أن المشاركة الأمريكية بقيت عند مستوى مرتفع بما تسببه من تكاليف كبيرة، ولكنها

منخفضة للغاية وربما عديمة التأثير في دفع المنطقة نحو اتجاه أكثر إيجابية بما يحقق الإستقرار الإقليمي.

إن حرب اليمن تُمثل إنموذجاً صارخاً لهذه الجدلية فضلاً عن أنها تكشف عن مستوى التخبط والتناقض في السياسة الأميركية في الشرق الأوسط. إذ دعمت كل من إدارتي (باراك أوباما) و(دونالد ترامب) الحملة الجوية السعودية لطرد الحوثيين من الأراضي التي استولوا عليها بعد اندلاع القتال في عام 2015. ولم ينتج عن هذه الحرب أي نصر حاسم بقدر ما تسببت بأسوأ كارثة إنسانية في العالم. ورغم أن الإدارات الأميركية كانت تميل للقبول برأي دول الخليج المتحالفة بأن اليمن جبهة حاسمة ضد توسع النفوذ الإيراني، إلا أنها بقيت تحمل في داخلها موقفين متباعدين [50]; فهي من جهة غير راغبة في إستخدام النفوذ للضغط على شركائها من أجل إنهاء القتال لإنهاء هذه الكارثة، وأيضاً غير راغبة في الإستثمار مباشرة في دعم الأهداف العسكرية لشركائها. ونتيجة لذلك، فإن إدارة (دونالد ترامب)، على وجه الخصوص باتت متورطة بشدة في العواقب المروعة للحرب التي وجدت نفسها فيها دون سيطرة عليها، فضلاً عن أنها تصرف الإنتباه عن القضايا الأكثر خطورة المتمثلة في تنافس القوى الإقليمية والدولية في سوريا.

إن حرب اليمن تُمثل إنموذجاً صارخاً لهذه الجدلية فضلاً عن أنها تكشف عن مستوى التخبط والتناقض في السياسة الأميركية

لم تعد الرؤية الأميركية لمواجهة إيران قائمة على أساس الإنخراط العسكري المباشر والمستمر

على ما يبدو، لم تعد الرؤية الأميركية لمواجهة إيران قائمة على أساس الإنخراط العسكري المباشر والمستمر، في وقت تجد فيه شركائها الإقليميين يتقاتلون فيما بينهم من أجل الهيمنة الإقليمية أو تحقيق الصدارة الإقتصادية، فضلاً عن إنتهاجهم سياسات أضرت بالولايات المتحدة نفسها. فخلال إنتشار جائحة (Covid-19)، وتراجع أسعار النفط، بدأت السعودية بإغراق السوق النفطية بملايين البراميل الفائضة كجزء من حرب الأسعار مع روسيا نتيجة عدم الإتفاق على حصص الإنتاج، ما أثر على شركات النفط الصخري الأميركية، فكان قرار الرئيس (ترامب) بسحب منظومة الدفاع الصاروخي نوعاً من العقاب للسعودية، وإن كان في ذات الوقت سبب إضافي محفزاً لسياسة فك الإرتباط، وإنعكاساً لعدم تناغم الشركاء مع غايات الولايات المتحدة، حتى أن الرئيس (ترامب) نفسه علق على هذا القرار قائلا «لقد تم إستغلالنا في كثير من أنحاء العالم» [51]، في إشارة صريحة ضمنياً أنه في الوقت الذي تُقدم فيه الولايات المتحدة الحماية للسعودية من هجمات الحوثيين الصاروخية، تعمد الرياض إلى إلحاق الضرر الإقتصادي بالولايات المتحدة.

تعتقد الإدارة الأميركية أنه من الضروري تجنب الثقة المتعالية في قدرتها على تحقيق أهداف سياسية من خلال التدخلات العسكرية

لذلك تعتقد الإدارة الأميركية أنه من الضروري تجنب الثقة المتعالية في قدرتها على تحقيق أهداف سياسية من خلال التدخلات العسكرية، وأن تنفصل عن حروب دول مجلس التعاون الخليجي التي

(50) Mara Karlin & Tamar Cofman Wittes, Getting America out of Middle East purgatory, Brookings Institute, December 11, 2018, At: https://brook.gs/3nd3B-MR

(51) Lolita C. Baldor, US pulls anti-missile systems from Saudi Arabia amid dispute, Associated Press, May 7, 2020, At: https://bit.ly/3CfuMek

تمارسها بالنيابة عنهم ضد إيران. صحيح أن الحكومة الإيرانية هي خصم للولايات المتحدة، لكن سلسلة الصراعات في المنطقة لم تؤدِ إلى النتائج المرغوبة، بل أنَّ الإعتقاد الخاطئ بأن الولايات المتحدة يمكن أن توجه النتائج بشكل غير مباشر في سوريا أو اليمن ترتب عليه كُلف هائلة، سيما أن التدخل العسكري للولايات المتحدة لم يكن جوهرياً بما يكفي لقلب التوازن، بل أسهم في تمديد نطاق الصراع وتشجيع الجماعات المتطرفة والسماح للمشاعر المعادية لأميركا بالنمو [52].

أن إدارة (بايدن) قدمت بعض التطمينات لحلفائها في سوريا من أن سيناريو الإنسحاب الأميركي من أفغانستان لن يتكرر في سوريا

مع ذلك وحسب الرؤية الأميركية، إن تقليص التواجد العسكري في الشرق الأوسط لن يعني إنسحاباً نهائياً عن مواجهة إيران، إذ ما زالت الولايات المتحدة تحتفظ ببصمة عسكرية صغيرة في مناطق شرق سوريا فضلاً عن أنها مستمرة بدعم حلفائها من (قوات سوريا الديمقراطية-SDF)[53]، وتمتلك تغطية جوية بإستخدام الطائرات المسيرة، وهي لا تعتبر هذا الوجود عبئاً مالياً مرهقاً، سيما أن إدارة (بايدن) قدمت بعض التطمينات لحلفائها في سوريا من أن سيناريو الإنسحاب الأميركي من أفغانستان لن يتكرر في سوريا [54]، وبالتالي هذا التواجد في أماكن محددة يُراد به أن يكون وسيلة لمنع إيران من التوسع أكثر. بهذا المعنى يمكن القول إنَّ الرؤية الأميركية تركز على مواجهة إيران بقدر تهديدها للمصالح الأميركية وليس الإنخراط في حرب أو توتر عسكري بالنيابة عن دول الخليج.

إن إسلوب الرئيس (بايدن) في مواجهة التهديدات الإقليمية، أنه يحاول الجمع ما بين إستخدام القوة العسكرية المحدود وما بين الضغط الدبلوماسي. فخلال الأسابيع الأولى من رئاسته، أصدر أمراً بتوجيه ضربات عسكرية تجاه مواقع، إدعت الإدارة الأميركية أنها لفصائل إيرانية في سوريا، لإظهار نوعاً من القوة تجاه إيران ودفعها للقبول بالتفاوض حول الملف النووي، ومن جهة أخرى كشفت إدارته عن (الملخص السري) للإستخبارات بخصوص مقتل الصحفي السعودي (جمال خاشقجي) عام 2018، والذي أقر بعلم الجهات السعودية، على أعلى المستويات بحادثة الأغتيال [55]، وكان هذا الفعل نوعاً من التأنيب للسعودية وجزءاً من نهجه في ضبط العلاقة معها، سيما بعد إمتناعه عن تصدير أسلحة هجومية لها ورفع إسم (الحوثيين) عن لائحة (المنظمات الإرهابية)، وكلا القرارين كان يُراد بهما إنهاء حرب اليمن ودفع السعودية للتفاوض مع الحوثيين [56]. في ضوء هذه الاعتبارات، بدا أن الرئيس (بايدن) يحاول تجنب المزيد من التدخل العسكري في الشرق الأوسط، مع رغبته في مواءمة سياساته بشكل أوثق مع سياسات التيار التقدمي في حزبه، وإن إدارته لا تتبنى رؤية كبرى للشرق الأوسط بقدر ما تركز على أهداف رئيسة تعتقد أن تحقيقها سيعمل على فك الإرتباط مع فرض إستقرار نسبي في المنطقة، وهذه الأهداف تشمل; تقليص وجودها العسكري في منطقة الخليج وإعادة ضبط

(52) Chris Murphy, America's Middle East Policy Is Outdated and Dangerous: A New Approach to the Gulf States Needs a Better Foundation, Foreign Affairs, Volume (100), No (1), January -February 18, 2021, At: https://fam.ag/3wTcKxC

(53) ظهرت قوات سوريا الديمقراطية إلـى حيز الوجود في عـام 2015، وشكلت تحالفاً برعاية أمريكية بين فيلق الدفاع الشعبي (YPG)، وميليشيا كردية، وعدد من الميليشيات العربية الصغيرة. وصاغ الجنرال الأمريكي (ريموند توماس) اسم المجموعة التي أطلق عليها هذا الاسم (SDF). وبحلول عام 2016، كان عدد قوات سوريا الديمقراطية (30) ألف جندي، مع (24) ألف كردي و(6000) من المسلحين العرب. للمزيد يمكن الرجوع إلى:
Dylan Maguire, A Perfect Proxy? The United States–Syrian Democratic Forces Partnership, Virginia Tech School of Public and International Affairs: PWP Conflict Studies, 2020, pp 6 – 7. At: https://bit.ly/3D9el4A

(54) Michael Young, Behavior Change: An interview with Joe Macaron, Carnegie Middle East Center, October 20, 2021, At: https://bit.ly/3kyHwqD

(55) Hussein Ibish, Riyadh and Tehran are Both Put on Notice That Biden has a New Mideast Approach, The Arab Gulf States Institute in Washington, March 1, 2021, At: https://bit.ly/30iUtgG

(56) Lara Jakes and Eric Schmitt, Biden Reverses Trump Terrorist Designation for Houthis in Yemen, The New York Times, February 5, 2021, At: https://nyti.ms/3c9MxRE

العلاقات مع المملكة العربية السعودية، إنهاء الحرب في اليمن، وإعادة الاتفاق النووي الإيراني إلى المسار السابق ودعم المبادرات الإقليمية والدولية الهادفة إلى تخفيف حدة التوتر بين إيران ودول الخليج [57].

(57) Julie Norman, Middle East balance key to Biden's foreign policy aims, Op.cit.

4. محاربة الإرهاب الدولي.

رغم الفشل الذي أحاط بالسياسة الاميركية كونها لم تحقق الاستقرار في الشرق الأوسط بعد قضائها فيه عقدين من الزمن وإنفاق مليارات الدولارات، مع ذلك، يَعد البعض من الخبراء أنَّ هناك نوعاً من العزاء والتبرير لهذا الإنفاق يتمثل في أن الولايات المتحدة باتت أكثر أمناً ولم تتعرض لعمل إرهابي بمستوى حدث سبتمبر 2001، وبلغ مستوى الشعور بالأمن إلى حد الإعتقاد أن تعرض الولايات المتحدة لهجوم إرهابي لم يعد أمراً وارداً أو يتمتع بأرجحية عالية، ما دفع الإرهاب الداخلي، المتأتي من جماعات إسلامية، إلى أن يحتل أولوية منخفضة في سلم الإهتمام الإستراتيجي الأميركي، وعلى حد قول (راسل ميد-Mead) «تراجعت الحرب على الإرهاب إلى هوامش السياسة الأمريكية مع بروز مخاوف من انهيار النظام العالمي الليبرالي بسبب سياسات روسيا والصين» [58]، وهذا التراجع كان مرده قناعة أخذت تتبلور تدريجياً في أذهان الإستراتيجيين، إن الإرهاب بات مشكلة المجتمعات المحلية وفقد خاصية القدرة على القيام بأعمال وأنشطة في الدول المتقدمة.

إن الإرهاب بات مشكلة المجتمعات المحلية وفقد خاصية القدرة على القيام بأعمال وأنشطة في الدول المتقدمة

(58) Walter Russell Mead, American Global Leadership Is in Retreat, The Wall Street Journal, September 13, 2021, At: https://on.wsj.com/3CfEsW8

إذ انخفض إجمالي الوفيات الناجمة عن الإرهاب في جميع أنحاء العالم بنسبة (59%) منذ ذروته في عام 2014. وبالنسبة للغرب، إن التهديد الحالي المتأتي من عنف (الإسلاميين) أقل بكثير من الإرهاب اليميني المتطرف الذي إرتفع ليبلغ نسبة (250%) بعد العام المذكور، وبات الإرهاب اليميني في الدول المتقدمة يشكل نسبة (46%) من الهجمات و(82%) من الوفيات. ومن وجهة نظر غربية، أخذت معظم الحركات المتطرفة (ذات الطابع الإسلامي) تميل إلى أن تكون محلية، مثل (طالبان) في أفغانستان، (بوكو حرام) في نيجيريا، (حركة الشباب) في القرن الأفريقي، وهذا يمثل تحول كبير عن نشاط (القاعدة)، عندما أصر قادتها على أن التركيز يجب أن لا يكون على «العدو القريب» (الأنظمة المحلية) بل على «العدو البعيد» (الولايات المتحدة والغرب على نطاق أوسع). إذ أخذت هذه التنظيمات بالبحث عن أماكن منزوية وغير مستقرة أو غير خاضعة للحكم، مثل الصومال وموزمبيق، لتعمل فيها، وهذا التركيز على النزاعات المحلية يقوض أي جاذبية عالمية لهذه الحركات على إعتبار أن أنصارها في جميع أنحاء العالم لا يتماهون مع القضايا المحلية في مثل هذه الدول المضطربة [59].

ما تزال الولايات المتحدة تمتلك قدراً من الخشية بخصوص سيطرة التنظيمات الإرهابية على أراضي تحولها إلى معقل لأنشطة قد تُوجه نحو الدول الغربية

(59) Fareed Zakaria, Ten years later, Islamist terrorism isn't the threat it used to be, The Washington Post, April 29, 2021, At: https://wapo.st/3n3mdiD

مع ذلك، ما تزال الولايات المتحدة تمتلك قدراً من الخشية بخصوص سيطرة التنظيمات الإرهابية على أراضي تحولها إلى معقل لأنشطة قد تُوجه نحو الدول الغربية مثلما فعلت (القاعدة) سابقاً، لذا باتت تركز في حربها ضد الإرهاب في المناطق القصية والبعيدة عن الأراضي الأميركية مثل سوريا، على التعاون مع الجهات الفاعلة هناك لتحقيق هذه الغاية، لأنه من غير الممكن هزيمة تنظيم (داعش) على يد القوات الاميركية وحدها دون وجود قوات محلية على الأرض قادرة على التعامل مع هذا التحدي أفضل منها [60]، وعليه، أنَّ (الحرب على الإرهاب) ستختلف عن الطابع السابق الذي تميزت به، إذ لن تكون حرباً مبنية على رؤى تغيير النظام، وتعزيز الديمقراطية، أو التشبث باعتقاد زائف بقدرة الولايات المتحدة على إصلاح سياسات المنطقة، بل مثلما دعا البعض إلى ذلك، ستكون نهجاً يركز على جمع المعلومات الاستخبارية، والتعاون متعدد الأطراف مع دول، على مقربة من مناطق الإرهابيين مثل العراق والأردن وحتى قوات سوريا الديمقراطية، مثلما أوضحت ذلك الإستراتيجية الوطنية لمكافحة الإرهاب لعام 2018 لإدارة الرئيس (ترامب) [61]، باعتبارها خارطة طريق يمكنها من تقليل المشكلة إلى مستوى يمكن التحكم فيه.

(60) *Aaron David Miller and Richard Sokolsky*, Leaving Syria Is Far Less Risky Than Staying, NPR News, January 19, 2019, At: https://n.pr/3kCJ2rG

الحرب على الإرهاب) ستختلف عن الطابع السابق الذي تميزت به، إذ لن تكون حرباً مبنية على رؤى تغيير النظام، وتعزيز الديمقراطية

(61) The White House, National Strategy for Counterterrorism of The United States of America (NSCT), October 2018, At: https://bit.ly/3H7Mbt7

أن التوجه العام الذي سيحكم سياسة إدارة التفضيلات الأميركية هو تقليل أكلاف التواجد العسكري في الشرق الأوسط

ثالثاً: تقليص الوجود العسكري الأميركي في الشرق الأوسط ومعضلة التوازن.

يبدو أن التوجه العام الذي سيحكم سياسة إدارة التفضيلات الأميركية هو تقليل أكلاف التواجد العسكري في الشرق الأوسط، وبدأ هذا الأمر منذ سنوات قريبة جداً، رغم الأصوات التي ما تزال تدعم التدخل العسكري والدبلوماسي الأمريكي المكثف، ممن يفضلون موقفاً إقليمياً في هيأة الإستعداد لحملة عسكرية طويلة الأمد ضد القوات المعادية للولايات المتحدة [62]. ويبدو أن هذا التقليص بات ضرورة ويتمتع بتأييد سياسي في ظل إرتفاع الكلف المالية المرتبطة به. إذ بلغت كلفة حروب أميركا في الشرق الأوسط منذ عام 2001 ولغاية أواخر عام 2019 حسب الدراسة التي أصدرها معهد (واتسون-Watson) في جامعة (براون-Brown) بحدود (6.4) تريليون دولار [63]. ومع أن الولايات المتحدة تجنبت الحروب المكلفة إلا أنها أبقت على تواجد عسكري مكثف أخذ بدوره يُحمل الاقتصاد الاميركي أعباء ترهقه في وقت أخذ فيه النمو الاقتصادي يتباطأ، وكان عام 2016 علامة موثوقة تؤكد أنَّ إستمرار الولايات المتحدة بهذا النهج المسرف عسكرياً يمكن أن يؤدي بها إلى التراجع أمام القوى الدولية الأخرى. فعلى الرغم أن الولايات المتحدة في عام 2016 حققت المركز الأول في حجم الناتج القومي بمقدار (18) تريليون دولار وبنسبة (24 %) من حجم الناتج العالمي، وأن الصين

(62) Max Boot, Why winning and losing are irrelevant in Syria and Afghanistan, The Washington Post, January 30, 2019, At: https://wapo.st/3qu2A5k

(63) Neta C. Crawford, United States Budgetary Costs and Obligations of Post - 9/11 Wars through FY2020: $6.4 Trillion, Watson Institute on International and Public Affairs, Brown University, November 13, 2019, At: https://bit.ly/3qC3pZZ

جاءت بعدها بالمركز الثاني بمقدار (11) تريليون دولار وبنسبة (14.8 %) من حجم الناتج العالمي، مع ذلك، كانت الصين أعلى نمواً على مستوى العالم بنسبة بلغت (6.7%) فيما بلغت نسبة النمو الأميركي (1.6%) [64].

(64) Alex Gray, The world's 10 biggest economies in 2017, The World Economic Forum, March 9, 2017, At: https://bit.ly/3kE-fABx

من المتوقع أن تتفوق الصين على الولايات المتحدة لتحتل المركز الأول على هذا الأساس قبل عام 2030

وهذا كان يدلل على أن الصين، مدفوعة بالنمو القوي، ستسبق الولايات المتحدة وتتجاوزها خلال السنوات القادمة حسب التوقعات التي وردت في دراسة أعدتها شركة (PWC) عام 2017، وأشارت فيها إلى أن التحول في القوة الاقتصادية العالمية نحو الاقتصادات الناشئة سيكون مدفوعاً إلى حد كبير بالنمو الإقتصادي للصين والهند، ورغم أن الصين ليست حتى الآن أكبر اقتصاد من حيث الناتج المحلي الإجمالي في أسعار الصرف السوقية، لكن من المتوقع أن تتفوق الصين على الولايات المتحدة لتحتل المركز الأول على هذا الأساس قبل عام 2030 [65].

(65) The Long View: How will the global economic order change by 2050?, Price Water House Coopers (PWC), February 2017, P 20, At: https://pwc.to/3neZ1hd

بات تقليص الإلتزامات العسكرية في الشرق الأوسط يُراد به تخفيف العبء عن كاهل الاقتصادي الاميركي

وعليه، بات تقليص الإلتزامات العسكرية في الشرق الأوسط يُراد به تخفيف العبء عن كاهل الاقتصادي الاميركي، وعلى حد دراسة كل من (تشارلز كلازر-Glaser) و(روزماري كيلانك-Kelanic) إن ميزانية الدفاع الأميركية يمكن أن تنخفض بمقدار (15%) إن تخلت الولايات المتحدة عن وجودها العسكري في منطقة الخليج [66].

(66) Charles L. Glaser and Rosemary A. Kelanic, Getting Out of the Gulf: Oil and US Military Strategy, Foreign Affairs, volume (96), No (1), January - February, 2017, PP 122 – 131.

كانت حروب أفغانستان والعراق، وهي الأكثر إستهلاكاً للنفقات الحربية، قد حفرت درساً في الذاكرة الأميركية أنَّ هناك حدوداً للقوة ويبدو أن الوعي بهذه الحدود أخذ يتزايد بمرور الوقت، بدليل أنه في السنوات الأخيرة من رئاسة (جورج دبليو بوش)، وبمجرد أن بدأت الحملات العسكرية في أفغانستان والعراق بالتعثر، لم يعد هناك الكثير من الشهية للمغامرات الأجنبية. إذ تنحت الولايات المتحدة جانباً في عام 2008 عندما غزت روسيا جورجيا، الدولة الصديقة للغرب، فيما تخلى (أوباما) علناً عن أقدم حليف لأميركا في الشرق الأوسط، نظام حسني مبارك، عندما واجهته ثورة عام 2011 ولم يفعل شيئاً لمساعدة أوكرانيا عندما غزت روسيا شبه جزيرة القرم وضمتها في عام 2014 [67]، كما لم يكن (أوباما) راغباً في أن تكون هناك قوات أميركية على الأرض السورية، بالطريقة التي تواجدت بها في أفغانستان والعراق بسبب من خشيته تحول سوريا إلى مستنقع مثلما حدث في تجارب الحروب السابقة. حتى أنه بعد بدأت العمليات الروسية بدعم الحكومة السورية في شهر تشرين الأول 2015، حذر (اوباما) نظيره الروسي من أن التدخل بهذا الشكل ونشر قوات على الأرض سيجر بلاده إلى مستنقع [68].

حروب أفغانستان والعراق، وهي الأكثر إستهلاكاً للنفقات الحربية، قد حفرت درساً في الذاكرة الأميركية أنَّ هناك حدوداً للقوة

(67) Anshel Pfeffer, What America's Mideast Allies Can Learn From Afghanistan's Collapse, Haaretz, August 15, 2021, At: https://bit.ly/3DxPIP9

(68) - Alistair Bell, Tom Perry, Obama warns Russia's Putin of 'quagmire' in Syria, Reuters, October 3, 2015, At: https://reut.rs/3neIzxD

لكن من المفارقات التي يمكن ملاحظتها بخصوص السياسة الأميركية فترة الرئيس (أوباما) وحتى فترة الرئيس (دونالد ترامب)، أن الإدعاء بتقليص الإلتزامات

الإستراتيجية تكرر بإصرار على الرغم من حقيقة أن الولايات المتحدة لعبت دوراً رئيساً في الإنخراط عسكرياً في بعض الصراعات. وحتى مع إتخاذ الرئيس (أوباما) نهجاً أكثر تحفظاً في إستخدام القوة العسكرية الأمريكية أو في انخراط الولايات المتحدة جغرافياً، بحيث أنه خلال سنوات حكمه، إنخفض الإنفاق الدفاعي بشكل كبير من (849.9) مليار دولار في عام 2010 إلى (669.5) مليار دولار في عام 2016 [69]، إلا أن هذا لم يمنع إنجذاب الولايات المتحدة نحو التدخل في بعض أزمات المنطقة بما يتنافي مع توجهات تقليص الإلتزامات، رغم أنها حاولت أن تجد ضبطاً وموازنة معقولة ما بين فك الإرتباط والتدخل الذي تعتقد أنه ضروري لمصالحها

تبنت الولايات المتحدة تدخلاً عسكرياً مُخففاً لا يترتب عليه تورط في حروب على أرض الخصم

(69) Brandon Friedman, US Engagement and Disengagement in the Middle East: Paradox and Perception, Strategic Assessment, Volume (24), No (1), January, 2021, P 139.

لهذا السبب تبنت الولايات المتحدة تدخلاً عسكرياً مُخففاً لا يترتب عليه تورط في حروب على أرض الخصم، من أجل عدم الإنجراف بعيداً عن دعوات فك الإرتباط. مثال على ذلك التدخل العسكري الأميركي الذي أطاح بنظام معمر القذافي في ليبيا في عام 2011، عندما تبنت إدارة (أوباما) مفهوم (القيادة من الخلف –Leading from Behind)، بما يتضمنه من تعويل على «القدرات المتزايدة للحلفاء والشركاء كجزء أساس من تقاسم الأعباء» [70]، فضلاً عن دورها في تجميع وقيادة تحالف عسكري لأكثر من (70) دولة بالضد من تنظيم (داعش) من عام 2014 ولغاية الآن، وتفضيلها المشاركة والتعاون مع الأطراف الدولية تجاه أزمة سوريا والبحث عن حلول دبلوماسية بالتشاور مع روسيا، حتى بلغ عزم (أوباما) على عدم التورط هناك درجة أنه رغم عدم إلتزام سوريا «بالخطوط الحمراء» التي وضعها، إلا أنه لم يرد بحملة عسكرية حازمة مثلما كان يُهدد، ما كانت علامة ضعف وتردد في استخدام القوة العسكرية وهي ما استغله الجمهوريون والمحافظون لانتقاده بشدة [71].

(70) Kevin Marsh, "Leading from behind": neoclassical realism and operation Odyssey Dawn, Defense & Security Analysis, Volume (30), Issue (2), 2014, P 120.

(71) Matt Spetalnick, Obama's Syria 'Red Line' Has Echoes in his Warning to Ukraine, Reuters, February 21, 2014, At: https://reut.rs/30B3UJd

لكن من جانب آخر، تبنت الولايات المتحدة مواقف وسياسات تعارضت كلياً، على ما يبدو مع الرغبة في تقليص الإلتزام العسكري والسياسي. أن تواجد قواتها في سوريا لغاية الآن وزيادة أعداد القوات في أفغانستان في بعض السنوات قبل الإنسحاب، هي أمثلة عن هذه السياسات. والأكثر من ذلك، أنها، ومنذ آذار 2015، باتت الولايات المتحدة طرفاً في الحرب السعودية على اليمن. إذ بدأت بدعم حملات القصف ضد الحوثيين، وشمل هذا الدعم إعادة التزود بالوقود في الجو، والبحث القتالي والإنقاذ للطيارين الذين تم إسقاطهم، وتحليل المعلومات الاستخباراتية، حيث كان هناك ما يصل إلى 45 محللاً للمساعدة في تطوير الأهـداف وتحسينها. فضلاً عن ذلك، قدم مقاولو الدفاع الأمريكيون (Contractors) الكثير من التدريب والمشورة والمساعدة اللوجستية التي تسمح للقوات الجوية والبحرية والبرية الملكية السعودية بالعمل. ولعل

تبنت الولايات المتحدة مواقف وسياسات تعارضت كلياً، على ما يبدو مع الرغبة في تقليص الإلتزام العسكري والسياسي

أحد الأمثلة النموذجية هو مشاركة شركة (S&K Aerospace)، للخدمات الدفاعية والدعم التقني، التي حصلت في سبتمبر 2017 على عقد مدته ست سنوات بقيمة (560) مليون دولار لتوفير الدعم اللوجستي لإسطول القوات الجوية السعودية [72].

(72) Micah Zenko, US Military Policy in the Middle East: An Appraisal, Op.cit, P 22.

وبشكل عام، مع نهاية فترة رئاستي (أوباما) و(ترامب)، ورغم أنه جرى تخفيض لإعداد القوات العسكرية في الخليج خلال سنوات (ترامب)، إلا أنَّهما لم ينجحا كلياً في إبعاد الولايات المتحدة ولو قليلاً عن مشاكل الشرق الأوسط. فتخفيف حجم البصمة العسكرية لم يرافقه تخفيف لحجم التورط السياسي في المنطقة، وعلى حد رأي مجلة (The Economist) حاول (أوباما) التمحور في آسيا، لكن «الربيع العربي» والحرب الأهلية السورية و(داعش) والبرنامج النووي الإيراني إستمر في جره إلى الشرق الاوسط. أما (ترامب)، فعلى الرغم من كل الضجيج الذي أحدثه بشأن إنهاء «الحروب الأبدية»، إلا أنه اتجه نحو الحرب مع إيران، وأرسل آلاف الجنود إلى المنطقة، وفي النهاية، لم يغير كثيراً من واقع الإلتزام العسكري الأمريكي المترامي الأطراف هناك [73].

(73) Exodus: chapter 41, Can Joe Biden get America out of the Middle East?, The Economist, March 3, 2021, At: https://econ.st/3ovQDcy

هذا التنافر بين نطاق التواجد الفعلي والتعويل على أهمية الوجود العسكري الأمريكي والعمليات العسكرية من جهة، والتصور السائد في جميع أنحاء المنطقة بأن الولايات المتحدة كانت تنسحب أو تنفصل عن الشرق الأوسط من جهة أخرى، كان هو التناقض الكبير في العقد الماضي في الشرق الأوسط. وعلى الرغم من أن الدعوة لفك الإرتباط كانت تتصاعد تدريجياً، إلا أنه على ما يبدو لم يكن هناك إلتزام صارم بتنفيذ هذا الإتجاه كلياً وحرفياً، إذ كانت نخب السياسة الخارجية مترددة في الاعتراف بحدود القوة الأمريكية. لذا إنتهجت إدارتي الرئيسين (أوباما) و(ترامب) سياسات حذرة تجاه الشرق الأوسط من أجل تجنب التورط في أزمات صراع مستعصية، لكن مع إدراك ثابت نسبياً إن المصالح تتطلب التدخل المباشر في أحيان كثيرة، ما بدا أنهما يحافظان على ما يسمى بـ«الضرورات المتضاربة» التي شكلت منذ فترة طويلة نهج الولايات المتحدة تجاه تلك المنطقة، فهي «تنجذب نحو الشرق الأوسط من خلال استمرار المصالح والتهديدات الملحة، لكنها تميل إلى مغادرة المنطقة بسبب المخاطر والتكاليف التي تسببها المشاركة الأمريكية» ([74])، وعلى حد وصف (مارتن أنديك-Indyke)،«هذه المنطقة المضطربة تترك واشنطن عالقة على الدوام بين الرغبة في إنهاء التدخل العسكري الأمريكي هناك، والإندفاع إلى شن حرب أخرى في الشرق الأوسط»[75]. وهذا التنافر مثلما كان إنعكاساً لإختلاف وجهات النظر ما بين البقاء والمغادرة، كان في ذات الوقت دليلاً لا يقبل الشك أن تصرفات الإدارة الأميركية وسياستها تجاه التطورات الإقليمية التي تنجذب إليها كانت عبارة عن تكتيكات (Tactics) أكثر من كونها إستراتيجية واضحة [76].

كانت نخب السياسة الخارجية مترددة في الاعتراف بحدود القوة الأمريكية

(74) Hal Brands, Why America Can't Quit The Middle East, The Caravan Magazine, Hoover Institution, Issue (1921), March 21, 2019, At: https://hvr.co/3Cetb8t

(75) Martin Indyk, The Middle East Isn't Worth It Anymore, Op.cit.

(76) Lawrence Wilkerson Col, Now That "The Middle East Isn't Worth It Anymore: What Should the U.S. Do?, Responsible Statecraft, January 22, 2020, At: https://bit.ly/3D99q3I

أيضاً ما يفسر مراوحة السياسة الأميركية ما بين الإسلوب القديم والإسلوب

الجديد، وهو ما خلق هذا التنافر ما بين الإدعاء بالإنسحاب وما بين الإنخراط في قضايا المنطقة، أنه على خلاف التصور الإقليمي الذي ظهر في الشرق الأوسط والذي حكم بأن القوة الاقتصادية والعسكرية النسبية للولايات المتحدة قد تراجعت وأنه لم يعد بإمكانها إخفاء حقيقة أن قدرتها على التصرف كقوة عظمى باتت محدودة [77]، كانت الولايات المتحدة تميل إلى الإيحاء بأن مواقف القادة الأمريكيين حول كيفية استخدام الولايات المتحدة لقوتها العسكرية للحفاظ على مصالحها هي التي تغيرت وليس محتوى هذه القوة. إلا أن هذا على ما يبدو لم يكن مقنعاً بما فيه الكفاية، لذا كانت الولايات المتحدة تندفع بين الحين والآخر إلى ممارسة (تمارين القوة –Power Exercises)، كوسيلة للحفاظ على مصالحها من جهة والرد على التصورات بأنها لم تعد قوة عظمى من جهة أخرى.

(77) **Sydney Wise,** The U.S.–Middle East Future: In the Face of Fatigue, *The Cairo Review of Global Affairs,* No (39), Fall 2020, At: https://bit.ly/3Cf9zBs

رغم هذه المراوحة ما بين الإبتعاد والإنجذاب، كانت الإدارات الأميركية تُدرك تدريجياً أن هناك حاجة لإعادة تقييم تواجدها العسكري في المنطقة

لكن رغم هذه المراوحة ما بين الإبتعاد والإنجذاب، كانت الإدارات الأميركية تُدرك تدريجياً أن هناك حاجة لإعادة تقييم تواجدها العسكري في المنطقة، وأن مرد هذه المراجعة الإستراتيجية ليس الديناميكيات الإقليمية الجديدة أو الأولويات المحلية للولايات المتحدة فحسب، بل بسبب الطبيعة المتغيرة للمصالح الأمريكية هناك بالدرجة الاولى [78]، وأن المصالح المتغيرة ما عادت تستدعي وجوداً عسكرياً مُكثفاً. بمعنى آخر، لا تريد الإبتعاد كلياً عن المنطقة بقدر ما تريد تقليل أكلاف التدخل عبر تقليص تواجدها مع الحفاظ على بصمة عسكرية فاعلة عند الضرورة، وأن تجد لها طريقاً مقبولاً ما بين الإنسحاب الكلي والتفاعل المكثف في شؤون المنطقة وقضاياها، وهذا ربما سيكون توجهها المستقبلي [79]. وعلى حد رأي البعض، أنَّ سبب حاجة الولايات المتحدة للحفاظ على بصمة عسكرية صغيرة، لأن هذا التواجد العسكري المحدود بات مرتبطاً بالحفاظ على مكانة الولايات المتحدة نفسها. ووفقاً لهذا الرأي، إن حرب العراق كانت كارثة لكن مغادرة الشرق الأوسط سيتسبب بمزيد من الإنهيارات والكوارث، مثلما حدث مع بروز تنظيم (داعش) وتوسع روسيا في سوريا، وبالتالي ترك هذه التداعيات تبرز تدريجياً سيؤدي إلى تآكل مكانة أميركا وإضعاف موقعها كقوة عالمية [80].

(78) Aaron David Miller and Richard Sokolsky, The Middle East Just Doesn't Matter as Much Any Longer, Op.cit.

(79) Rex Brynen, Exploring US Engagement in the Middle East: A Crisis Simulation, Atlantic Council: Issue Brief, September 2016, P 2, At: https://bit.ly/3H92rdm

إن حرب العراق كانت كارثة لكن مغادرة الشرق الأوسط سيتسبب بمزيد من الإنهيارات والكوارث

لهذه الأسباب، أخذت الولايات المتحدة بتقليص أعداد قواتها مع الحفاظ على جزء من الإصول العسكرية التي تعتقد أنها ضرورية للحفاظ على دور أميركي مقبول، وهذه معضلة تحاول الولايات المتحدة السيطرة عليها، بحيث لا يصل تقليص النفقات والتواجد العسكري إلى المستوى الذي لا يكون كافياً لحماية بعض المصالح الأمريكية الدائمة في المنطقة، مثلما أشار إلى ذلك مستشار الأمن القومي الأميركي الحالي (جيك سوليفان-Sullivan)، في مقال نشره قبل أنَّ يتولى منصبه الرسمي*، إذ أكد إن «تقليص الوجود الأمريكي في الشرق

(80) Yaroslav Trofimov, America Can't Escape the Middle East, The Wall Street Journal, October 25, 2019, At: https://on.wsj.com/3HbkRdt

(*) سبق لـ(جيك سوليفان) أن عمل مستشاراً لـ(بايدن) عندما كان نائباً للرئيس (باراك اوباما).

الأوسط سيتطلب تحقيق توازن صعب: الحد من البصمة العسكرية الأمريكية التي عفا عليها الزمن دون خلق حالة جديدة من إنعدام الأمن، مع الحفاظ على الردع و التأثير عند الحاجة لمعالجة تلك المصالح الأمريكية الرئيسية المتبقية» [81].

(81) Daniel Benaim and Jake Sullivan, America's Opportunity in the Middle East, Foreign Affairs, May 22, 2020, At: https://fam.ag/322MhlR

تقليص الوجود الأمريكي في الشرق الأوسط سيتطلب تحقيق توازن صعب

إن ما يثبت عدم وضوح الإستراتيجية بخصوص تقليص القوات العسكرية هو شكل السياسة الأميركية التي باتت قائمة على أساس ردود الفعل تجاه التطورات الاقليمية التي تحدث. إذ تعمد تارة إلى زيادة قواتها في المنطقة وتارة أخرى تقوم بتقليصها وإعادة نشرها، وهذا يُدلل على غياب التصور العام لكيفية تحقيق هدف فك الإرتباط. أحد الأمثلة الإنموذجية على ذلك، إن الرئيس (ترامب) لم يكن مقتنعاً أبداً بتحقيق إستثمار سياسي وعسكري طويل الأجل مع (قوات سوريا الديمقراطية)، وكان يبحث عن مخرج مما أسماه بـ(المستنقع السوري –Syrian Quagmire)، لذلك بعد مكالمة هاتفية في ديسمبر 2018 مع الرئيس التركي (أردوغان)، كان (ترامب) مستعداً ليس فقط لإعادة نشر القوات الأمريكية من الحدود التركية السورية، ولكن لسحبها بالكامل [82]. لكن عندما قرر في شهر اكتوبر 2019، وبشكل مفاجئ، سحب القوات الأميركية من مناطق شرق سوريا والتخلي عن القوات التي قاتلت إلى جوار الولايات المتحدة ضد تنظيم (داعش)، والأكثر من ذلك السماح للقوات التركية بالدخول إلى المناطق تلك والبدء بمطاردة القوات الكردية، أثار قراره هذا إستغراباً ورفضاً من قبل الكثير من أعضاء الكونغرس ممن إعتبروا سياسته خاطئة كونها لا تأخذ بنظر الاعتبار القوة المنافسة التي ستملىء الفراغ، ورغم تبرير الرئيس (ترامب) لهذا الإنسحاب، كما أعلن في البيت الأبيض برغبة بلاده في إنهاء الحروب الأبدية والإنفصال عن الشرق الاوسط» [83]. إلا أن الضغط السياسي الذي مارسه المشرعين الأميركيين قد دفعه إلى الرضوخ لإرادتهم والإبقاء على ما لا يقل عن (600) جندي أميركي في شرق سوريا.

(82) Aaron David Miller, Eugene Rumer and Richard Sokolsky, What Trump Actually Gets Right about Syria, Politico Magazine, October 18, 2019, At: https://politi.co/3x0yozM

(83) Uri Friedman, The Consequences of Donald Trump Washing His Hands of the Middle East, The Atlantic, October 24, 2019, At: https://bit.ly/3cs-02wi

وفي موقف متناقض، عندما تصاعد التوتر مع إيران مطلع عام 2020، بدأت الإدارة الأميركية بالتخطيط لإرسال (3000) جندي إضافي إلى الشرق الاوسط [84]، وتم إرسال (750) جندي إضافي إلى العراق فعلاً [85]. ومن جانب آخر، كانت هناك ميول لتخفيض التواجد العسكري في المملكة العربية السعودية، والذي سبق أن عزز الرئيس هذا التواجد قبل عام إستجابة للتوترات العسكرية مع إيران، إذ إتخذ الرئيس (ترامب) في شهر آيار 2020، قراراً بسحب منظومتي صواريخ (Patriot) من المملكة السعودية ونشرها خارج أراضيها، فضلاً عن إعادة نشر ما يقدر بـ(300) جندي أميركي خارج المملكة، وهذه القوات والمنظومات الدفاعية تم إرسالها للسعودية سابقاً بعد أن تعرضت منشآت شركة (أرامكو) النفطية إلى هجمات بصواريخ وطائرات مسيرة في شهر أيلول 2019، ما أدى إلى توقف إنتاج 5.7 مليون برميل يومياً من النفط الخام، أي ما يقرب من (6٪) من الإنتاج العالمي. وتضمنت

(84) Paul Shinkman, Trump to Send 3,000 More Troops to Middle East Amid Iran Escalation, US News, January 3, 2020, At: https://bit.ly/3qHUlTp

(85) Rashaan Ayesh, Where U.S. troops and military assets are deployed in the Middle East, Axios News, January 8, 2020, At: https://bit.ly/3FmXc88

القدرات العسكرية التي تم نشرها في السعودية وقتئذ إرسال (2000) جندي إضافي لينضموا إلى ما يقرب من (700) جندي تم نشرهم في جولات سابقة [86]. هذا يؤكد أنه خلال السنتين الأخيرتين من حكم الرئيس (ترامب)، كان هناك تنافر ما بين الدعوة للإبتعاد عن الشرق الأوسط من جهة وتعزيز الوجود العسكري رداً على تطورات الوضع الأمني الإقليمي من جهة اخرى.

(86) Gordon Lubold and Nancy A. Youssef, Pentagon to Deploy Around 2,000 Additional Troops to Saudi Arabia, The Wall Street Journal, October 11, 2019, At: https://on.wsj.com/3DiUsIf

أخذت عمليات الإنسحاب وإعادة الإنتشار تتسارع بشكل أكبر، وبدت أنها تعكس العديد من التغييرات الأخيرة

مع مجيء إدارة الرئيس (بايدن) للبيت الأبيض، وخلال الأشهر الأولى، أخذت عمليات الإنسحاب وإعادة الإنتشار تتسارع بشكل أكبر، وبدت أنها تعكس العديد من التغييرات الأخيرة على الأرض في الشرق الأوسط فضلاً عن الضرورات الإستراتيجية لواشنطن مع انتهاء الحرب في أفغانستان والتخطيط لسحب جميع القوات الأميركية منها، وإنهاء عقدين من (مكافحة الإرهاب) الذي كان بمثابة المحرك الرئيس لنشر القوات والأسلحة الأمريكية. وتطبيقاً لهذه السياسة الرامية إلى إدخار القوات لمواجهة الصين ضمن مشهد المنافسة بين القوى الكبرى، أزالت الولايات المتحدة في شهر نيسان 2021، ما لا يقل عن ثلاث بطاريات (باتريوت) المضادة للصواريخ من منطقة الخليج، بما في ذلك واحدة من قاعدة (الأمير سلطان) الجوية في المملكة العربية السعودية، كما تم تحويل قدرات أخرى مثل حاملة طائرات وأنظمة مراقبة، من الشرق الأوسط لتلبية الاحتياجات العسكرية في أماكن أخرى حول العالم [87]. بعدها في شهر حزيران من العام نفسه، بدأت الإدارة الأميركية تُقلل بشكل حاد من عدد الأنظمة الأمريكية المضادة للصواريخ في الشرق الأوسط في إعادة تنظيم كبيرة لبصمتها العسكرية هناك، إذ سحبت وزارة الدفاع (البنتاغون)، ما يقرب من ثماني بطاريات (باتريوت) من دول من بينها العراق والكويت والأردن والمملكة العربية السعودية، بما في ذلك تقليص أسراب المقاتلات النفاثة المخصصة للمنطقة [88].

(87) Gordon Lubold and Warren P. Strobel, Biden Trimming Forces Sent to Mideast to Help Saudi Arabia, The Wall Street Journal, April 1, 2021, At: https://on.wsj.com/3kv7bAc

(88) Gordon Lubold, Nancy A. Youssef and Michael R. Gordon, U.S. Military to Withdraw Hundreds of Troops, Aircraft, Antimissile Batteries From Middle East, The Wall Street Journal, June 18, 2021, At: https://on.wsj.com/30lfQ0T

أنّ إتجاه تقليص اعداد القوات المتمركزة في المنطقة بات هو السائد في الوسط السياسي الاميركي

صحيح، أن هناك بعض التنافر ما بين تقليص الإلتزامات وما بين زيادة تواجد القوات العسكرية في بعض الحالات، إلا أنَّ أعداد هذه القوات بشكل إجمالي في الشرق الأوسط كانت تميل نحو الإنخفاض، وفقاً لبيانات وزارة الدفاع ومصادر أخرى. ومقارنة بعام 2008، حين كانت ست دول من المنطقة وهي: البحرين والكويت وقطر والمملكة العربية السعودية وتركيا والإمارات العربية المتحدة، تستضيف بحدود (76000) فرد من الجيش الأميركي (عسكري ومدني)، ما يشكل نسبة (16٪) من (484000) فرد عسكري أمريكي متمركزين في الخارج، أصبح العدد بحلول أيلول 2019، أقل بقليل من (10000) في هذه الدول، أو حوالي ما نسبته (4٪) من جميع الأفراد العسكريين في الخارج [89].

(89) How Many U.S. Troops Are in the Middle East?, U.S News, January 9, 2020, At: https://bit.ly/3qJJY1q

ولعل هذا يؤكد أن التواجد العسكري في الشرق الاوسط، رغم أنه كان يخضع

لضرورات الموقف الإقليمي حسب رؤية الإدارة الاميركية، بحيث كان يرتفع وينخفض من دولة إلى أخرى خلال السنوات الاخيرة، إلا أنّ إتجاه تقليص اعداد القوات المتمركزة في المنطقة بات هو السائد في الوسط السياسي الاميركي، ويمكن الإطلاع على الجدول رقم (1) لإكتشاف مستوى التغيير الذي حدث في أعداد القوات في بلدان معينة، علماً أن هذه الاعداد تشمل كذلك الأفراد المدنيين العاملين مع الجيش الأميركي:

الدولة	عدد أفراد القوات الأميركية (عسكريين ومدنيين)					
	أيلول 2010	أيلول 2013	أيلول 2015	أيلول 2017	أيلول 2019	منتصف 2020
أفغانستان	101.205	63.673	12.802	15.298	14.000	8.000
العراق	49.741	760	5.158	8.892	5.200	3.200
قطر	15.114	7.560	6.930	6.671	606	527
البحرين	5.402	7.292	6.047	9.838	4.704	4.527
الإمارات	1.501	3.795	3.511	4.240	374	225
السعودية	687	883	721	850	555	1.720
الكويت	29.481	13.118	14.473	16.712	1.998	1.360
تركيا	2.144	1.742	2.299	2.273	1.729	1.884
سوريا	-	-	-	1.720	2.000	700
الأردن	51	1.437	2.196	2.730	100	361

جدول رقم (1) أعداد القوات الاميركية في دول الشرق الاوسط خلال الفترة (2010 – 2020) [90]

من الجدول أعلاه، نلاحظ أنه حتى عام 2020، حدث تقليص كبير في أعداد القوات مقارنة بما كانت عليه في عام 2017، إذ بلغ هذا التخفيض بالنسبة لقطر (92%)، وللبحرين (54%)، وللإمارات (94%)، وللكويت (92%)، وللأردن (86%)، وللعراق (64%). وهذا يُدلل على أن الولايات المتحدة مضت قُدماً بتنفيذ أحد أوجه فك الإرتباط مع الشرق الأوسط وهو تقليص أعداد القوات المتواجدة فيه، والإبقاء على شكل من أشكال الحضور العسكري المخفف الذي تعتقد واشنطن أنه سيكون كافياً لردع التحديات، دون أن يكون هناك إنسحاب كلي ومغادرة نهائية. إذ أن السيناريو الأفغاني يُثير لدى المخططين الإستراتيجيين التخوف من حدوث فراغ قوة يمكن أن يؤثر في ديناميكيات البيئة الامنية الإقليمية، خصوصاً أنه بعد عودة حركة طالبان لتفرض سيطرتها على البلاد، حتى قبل إتمام عمليات إجلاء القوات الأميركية، تضاعفت حُجة الآراء التي تدعو إلى الإبقاء على قوة عسكرية أميركية في الشرق الأوسط، سيما أن هذه الآراء تتسلح بالتاريخ وتشير إلى أن إنسحاب البريطانيين من الشرق الاوسط لم يتسبب بعدم إستقرار على إعتبار أن الاميركيين حلوا محلهم، اما إنسحاب الاميركيين، وفق السيناريو

أن السيناريو الأفغاني يُثير لدى المخططين الإستراتيجيين التخوف من حدوث فراغ قوة يمكن أن يؤثر في ديناميكيات البيئة الامنية الإقليمية

(90) تم إعـداد الجدول بناءُ على المصادر التالية، بضمنها مصادر وزارة الدفاع الاميركية، علماً أن (البنتاغون) ومنذ عام 2017، توقف عن نشر أي بيانات رسمية بخصوص تواجد قواته في أفغانستان والعراق وسوريا، لذا تم الإعتماد على التقديرات الخاصة بهذه البلدان من المصادر الآخرى:
- Mike Sweeney, A Plan for U.S withdrawal from Middle East, Defence Priorties, December 2020, At: https://bit.ly/3qPBTYK
- Micah Zenko, US Military Policy in the Middle East: An Appraisal, Op.cit.
- Rashaan Ayesh, Where U.S. troops and military assets are deployed in the Middle East, Op.cit.
- How Many U.S. Troops Are in the Middle East?, U.S News, January 9, 2020, At: https://bit.ly/3qJJY1q
- Department of Defence, DMDC Document, DoD Personnel Reports, At: https://bit.ly/3cjItOX
- Afghanistan war: US-Taliban deal would see 5,400 troops withdraw, BBC News, September 3, 2019, At: https://bbc.in/3oxD1xA
- Luis Martinez, US reducing troop size in Iraq to 3,000, ABC News, September 9, 2020, At: https://abcn.ws/3nq5Axx
- Tara Copp, 26,000 US troops total in Iraq, Afghanistan and Syria: DoD reports, Military Times, November 27, 2017, At: https://bit.ly/3CscLK2

الأفغاني سيسمح للقوى الإقليمية وحتى الدولية بالحلول محلها وفرض سيطرتها في المنطقة[91].

(91) Mike Sweeney, A Plan for U.S withdrawal from Middle East, Op.cit.

الخاتمة

من خلال ما تقدم، يمكن القول أنَّ تقليص الإلتزامات الإستراتيجية في الشرق الأوسط تمثل بتخفيض التواجد الأميركي عسكرياً، بما تضمنه هذا التقليص من إنسحاب كامل من بعض البلدان مثل أفغانستان وجزئياً العراق وإعادة نشر الجنود وبأعداد أقل من السابق ضمن قواعد محددة والإحتفاظ بالعدد المقبول من الجنود الذي يسمح بالحفاظ على المصالح المتبقية. وإن إحدى أهم إفتراضات تقليص الإلتزامات هو عدم التورط في صراعات وحروب المنطقة، وهذا نابع من تراجع الأهمية الإستراتيجية للشرق الأوسط نتيجة التغيرات الجيوسياسية التي طرأت على العناصر التي كانت تمثل قيمة ومصلحة للولايات المتحدة مثل النفط وأمن إسرائيل وغيرها، ويمكن في الختام أن نخلص إلى بعض الإستنتاجات:

1. إن فكرة فك الإرتباط الجزئي قد إستحوذت على أذهان صناع القرار بعد سنوات من الممانعة في الإعتراف بأن ثمة حدود للقوة الأميركية، وأنَّ التراكمات السلبية التي خلفتها حربي أفغانستان والعراق كان لهما الأثر الأكبر في إرغام صناع القرار على إجراء مراجعة للسياسة الخارجية، سيما بعد عدم نجاح مشروع الترويج للديمقراطية أو إستخدام القوة العسكرية في فرضها.
2. يتضمن فك الإرتباط الجزئي من الناحية السياسية التخلي عن بعض الإلتزامات من قبيل نشر الديمقراطية والدفاع عن حقوق الإنسان والإبتعاد عن طروحات الإصلاح السياسي التي كانت تنادي بها إدارة (باراك أوباما)، مع الإحتفاظ ببعض الإلتزامات العسكرية، وبذلك يختلف فك الإرتباط الاستراتيجي عن الإنسحاب العسكري البريطاني كونه يستهدف تقليص الإلتزامات دون أن يعني التخلي كلياً عن الدور الأساس الذي أدته الولايات المتحدة.
3. أسهمت التغييرات الجيوسياسية والتحول في العلاقات الإقليمية إلى تراجع الأهمية النسبية للمصالح الأميركية التقليدية في المنطقة مثل النفط وأمن إسرائيل وهو ما زاد من الميل أكثر لتقليص الإلتزامات إزاء الشرق الأوسط.
4. تجد الولايات المتحدة نفسها في مواجهة معضلة تتمثل في تحقيق التوازن المطلوب ما بين توجيه تركيزها على منطقة جنوب شرق آسيا وما بين الإحتفاظ بتواجد عسكري محدود قد لا ينجح في حماية مصالحها المتبقية في الشرق الأوسط.
5. ستسعى الولايات المتحدة، ضمن إطار فك الإرتباط الجزئي وللحفاظ على التوازن المطلوب، إلى تحقيق إستقرار سياسي نسبي في الشرق الأوسط، وهي مسألة تعود بالنفع عليها على إعتبار أنَّ الأوضاع المضطربة تهدد مصالحها ما قد يستدعي تدخلاً عسكرياً، وهذا أمر لا تود الولايات المتحدة حالياً التورط فيه.

References

First: Books.

1. Stephen G. Brooks and William C. Wohlforth, *America Abroad: Why the Sole Superpower Should Not Pull Back from the World*, First Edition, Oxford University Press, UK, 2016.

Second: Articles.

1. Andrew J. Enterline and J. Michael Greig, Against All Odds? The History of Imposed Democracy and the Future of Iraq and Afghanistan, *Foreign Policy Analysis*, Volume (4), No (4), October 2008.
2. Brandon Friedman, US Engagement and Disengagement in the Middle East: Paradox and Perception, *Strategic Assessment*, Volume (24), No (1), January, 2021.
3. Christopher Layne, From Preponderance to Offshore Balancing: America's Future Grand Strategy, *International Security*, Volume (22), No (1), summer, 1997.
4. David M. McCourt, What was Britain's "East of Suez Role"? Reassessing the Withdrawal, 1964–1968, *Diplomacy & Statecraft*, Volume (20), No (3), November, 2009.
5. David Unger, The Foreign Policy Legacy of Barack Obama, *The International Spectator: Italian Journal of International Affairs*, Volume (51), No (4), 2016.
6. Derek Chollet, Jake Sullivan, Dimitri Simes and Mary Beth Long, U.S. Commitments in the Middle East: Advice to the Trump Administration, *Middle East Policy,* Volume (24), Issue (1), 2017.
7. Hugh Hanning, Britain East of Suez: Facts and Figures, *International Affairs*, Royal Institute of International Affairs, Volume (42), No (2), 1966.
8. Jonathan Rynhold, The Future of US - Israeli Relations, *Survival: Global Politics and Strategy*, Volume (63), Issue (5), September, 2021.
9. Kevin Marsh, "Leading from behind": neoclassical realism and operation Odyssey Dawn, *Defense & Security Analysis*, Volume (30), Issue (2), 2014.
10. Micah Zenko, US Military Policy in the Middle East: An Appraisal, Chatham House: The Royal Institute of International Af-

fairs, *Research Paper*, October, 2018.
11. Michael J. Totten, No Exit: Why the US Can't Leave the Middle East, *World Affairs*, Volume (176), No (4), November / December, 2013.
12. Mohammad Yaghi, What Drives President Biden's Middle East Policies And what are their Impacts on the Gulf States?, Konrad-Adenauer-Stiftung, *Policy Report*, No (22), May, 2021.
13. Samuel W. Lewis, The United States and Israel: Evolution of an Unwritten Alliance, *Middle East Journal*, Volume (53), No (3), Special Issue on Israel, Summer, 1999.
14. Stephen Biddle, Jeffrey A. Friedman, Jacob N. Shapiro, Testing the Surge: Why Did Violence Decline in Iraq in 2007?, *International Security*, Volume (37), Issue (1), Summer 2021.
15. Stephen G. Brooks, G. John Ikenberry and William C. Wohlforth, Don't Come Home, America: The Case against Retrenchment, *International Security*, Volume (37), No (3), Winter 2012 / 2013.

Third: Essays.

1. Aaron David Miller and Richard Sokolsky, The Middle East Just Doesn't Matter as Much Any Longer, *Politico Magazine*, September 3, 2020.
2. Aaron David Miller, Eugene Rumer and Richard Sokolsky, What Trump Actually Gets Right about Syria, Politico Magazine, october 18, 2019.
3. Andrew Gilmour, Rethinking U.S. Strategy in the Wider Middle East, *The National Interest*, October 17, 2021.
4. Charles L. Glaser and Rosemary A. Kelanic, Getting Out of the Gulf: Oil and US Military Strategy, *Foreign Affairs*, volume (96), No (1), January - February, 2017.
5. Chris Murphy, America's Middle East Policy Is Outdated and Dangerous: A New Approach to the Gulf States Needs a Better Foundation, *Foreign Affairs*, Volume (100), No (1), January -February 18, 2021.
6. Daniel Benaim and Jake Sullivan, America's Opportunity in the Middle East, *Foreign Affairs*, May 22, 2020.
7. Edward Luttwak, The middle of nowhere, *Prospect Magazine*, May 2007.

8. Exodus: chapter 41, Can Joe Biden get America out of the Middle East?, *The Economist*, March 3, 2021.
9. Hal Brands, Biden Can Leave Afghanistan but Not the Middle East, *Bloomberg*, August 26, 2021.
10. Hal Brands, Why America Can't Quit The Middle East, *The Caravan Magazine, Hoover Institution*, Issue 1921, March 21, 2019.
11. Hisham Melhem, America's Middle East Allies Are Free Riders No More, *New Lines Magazine,* April 21, 2021.
12. Hussein Ibish, Riyadh and Tehran are Both Put on Notice That Biden has a New Mideast Approach, *The Arab Gulf States Institute in Washington*, March 1, 2021.
13. John J. Mearsheimer and Stephen M. Walt, The Case for Offshore Balancing: A Superior U.S. Grand Strategy, *Foreign Affairs*, Volume (95), No (4), July – August, 2016.
14. Justin Logan, Why the Middle East Still Doesn't Matter, *Politico Magazine*, October 9, 2014.
15. Lawrence Wilkerson Col, Now That 'The Middle East Isn't Worth It Anymore: What Should the U.S. Do?, *Responsible Statecraft*, January 22, 2020.
16. Loren Thompson, What Happens When America No Longer Needs Middle East Oil?, *Fobes Magazine*, December 3, 2012.
17. Mara Karlin & Tamar Cofman Wittes, America's Middle East Purgatory: The Case for Doing Less, *Foreign Affairs*, January – February, 2019.
18. Mara Karlin & Tamar Cofman Wittes, Getting America out of Middle East purgatory, Brook*ings Institute*, December 11, 2018.
19. Martin Indyk, The Middle East Isn't Worth It Anymore, *The Wall Street Journal*, January 17, 2020.
20. Michael Young, Behavior Change: An interview with Joe Macaron, *Carnegie Middle East Center*, October 20, 2021.
21. Michael Young, Beirut 1958 and Its Lessons: An interview with Bruce Riedel, *Carnegie Middle East Center*, February 11, 2020.
22. Philip E. Auerswald, The Irrelevance of the Middle East, *The American Interest*, Volume (2), No (5), May – June, 2007.
23. Rex Brynen, Exploring US Engagement in the Middle East: A Crisis Simulation, *Atlantic Council: Issue Brief*, September 2016.
24. Robert A. Manning and Christopher Preble, Reality Check: Re-

thinking US military policy in the Greater Middle East, *Atlantic Council*, Reality Check Series, June 24, 2021.
25. Robert A. Manning, The Shale Revolution and The New Geo-politics of Energy, *Atlantic Council*, Washington, November, 2014.
26. Stephen M.Walt, It's Time to End the 'Special Relationship' With Israel, *Foreign Policy*, May 27, 2021.
27. Steven A, Cook, No Exit: Why the Middle East Still Matters to America, *Foreign Affairs*, November / December 2020.
28. Sydney Wise**,** The U.S.–Middle East Future: In the Face of Fatigue, *The Cairo Review of Global Affairs*, No (39), Fall 2020.
29. Uri Friedman, The Consequences of Donald Trump Washing His Hands of the Middle East, *The Atlantic*, October 24, 2019.
30. Walter Russell Mead, The Return of Geopolitics: The Revenge of the Revisionist Powers, *Foreign Affairs*, Volume (93), No (3), May – June, 2014.
31. William F. Wechsler, No, the US shouldn't withdraw from the Middle East, Atlantic Council, *Issue Brief Series*, June 24, 2021.

Fourth: Studies.

1. Alex Gray, The world's 10 biggest economies in 2017, *The World Economic Forum*, March 9, 2017.
2. Dylan Maguire, A Perfect Proxy? The United States–Syrian Democratic Forces Partnership, Virginia Tech School of Public and International Affairs: *PWP Conflict Studies*, 2020.
3. Hal Brands, The Limits of Offshore Balancing, *Strategic Studies Institute and U.S. Army War College Press*, USA, September 2015.
4. Mike Sweeney, A Plan for U.S withdrawal from Middle East, *Defence Priorties*, December 2020.
5. Neta C. Crawford, United States Budgetary Costs and Obligations of Post - 9/11 Wars through FY2020: $6.4 Trillion, *Watson Institute on International and Public Affairs*, Brown University, November 13, 2019.
6. The Long View: How will the global economic order change by 2050?, *Price Water House Coopers* (PWC), February 2017.

Fifth: Documents

1. U.S. energy facts explained, U.S. *Energy Information Administration* (EIA), May 14, 2021.
2. Oil and petroleum products explained: Oil imports and exports, U*.S. Energy Information Administration* (EIA), April 13, 2021.
3. The White House, National Strategy for Counterterrorism of The United States of America (NSCT), October 2018.
4. Department of Defence, DMDC Document, *DoD Personnel Reports*.

2. Sixth: Newspapers and Media.

1. Aaron David Miller and Richard Sokolsky, Leaving Syria Is Far Less Risky Than Staying, *NPR News*, January 19, 2019.
2. Afghanistan war: US-Taliban deal would see 5,400 troops withdraw, *BBC News*, September 3, 2019.
3. Afghanistan: How troops level changed over the course America's longest war, *USA Facts*, September 15, 2021.
4. Alistair Bell, Tom Perry, Obama warns Russia's Putin of 'quagmire' in Syria, *Reuters*, October 3, 2015.
5. Anshel Pfeffer, What America's Mideast Allies Can Learn From Afghanistan's Collapse, Haaretz, August 15, 2021.
6. Cheney Warns Disengagement in Mideast Benefits Iran, Russia, *VOA News*, December 9, 2019.
7. Fareed Zakaria, Ten years later, Islamist terrorism isn't the threat it used to be, *The Washington Post*, April 29, 2021.
8. Full text: Biden and Bennett's statements at the White House, *Times of Israel*, August 27, 2021.
9. Gordon Lubold and Nancy A. Youssef, Pentagon to Deploy Around 2,000 Additional Troops to Saudi Arabia, *The Wall Street Journal*, October 11, 2019.
10. Gordon Lubold and Warren P. Strobel, Biden Trimming Forces Sent to Mideast to Help Saudi Arabia, *The Wall Street Journal*, April 1, 2021.
11. Gordon Lubold, Nancy A. Youssef and Michael R. Gordon, U.S. Military to Withdraw Hundreds of Troops, Aircraft, Antimissile Batteries From Middle East, *The Wall Street Journal*, June 18, 2021.
12. How Many U.S. Troops Are in the Middle East?, U.S News, Jan-

uary 9, 2020.
13. Ishaan Tharoor, Biden carries forward a Trump-era Middle East policy, *The Washington Post*, October 13, 2021.
14. Ishaan Tharoor, The mirage of Trump's 'peace' deals, *The Washington Post*, September 15, 2020.
15. Japan and U.K. to begin talks on access agreement for joint military exercises, The Japan Times, September 28, 2021.
16. John Deutch, Time to Pull Out. And Not Just From Iraq, *The New York Times*, July 15, 2005.
17. Jonathan Lis, Bennett-Biden Meeting Revived Israel-U.S. Ties, but There Were No Dramatic Achievements, *Harretz*, August 29, 2021.
18. Lara Jakes and Eric Schmitt, Biden Reverses Trump Terrorist Designation for Houthis in Yemen, *The New York Times*, February 5, 2021.
19. Lolita C. Baldor, US pulls anti-missile systems from Saudi Arabia amid dispute, *Associated Press*, May 7, 2020.
20. Luis Martinez, US reducing troop size in Iraq to 3,000, *ABC News*, September 9, 2020.
21. Matt Spetalnick, Obama's Syria 'Red Line' Has Echoes in his Warning to Ukraine, *Reuters*, February 21, 2014,
22. Max Boot, Why winning and losing are irrelevant in Syria and Afghanistan, *The Washington Post*, January 30, 2019.
23. Paul Shinkman, Trump to Send 3,000 More Troops to Middle East Amid Iran Escalation, *US News*, January 3, 2020.
24. Rashaan Ayesh, Where U.S. troops and military assets are deployed in the Middle East, *Axios News*, January 8, 2020,
25. Stephen Blank, The consequences of US disengagement from the Middle East, *The Hill*, October 24, 2017.
26. Tara Copp, 26,000 US troops total in Iraq, Afghanistan and Syria: DoD reports, *Military Times*, November 27, 2017.
27. Walter Russell Mead, American Global Leadership Is in Retreat, *The Wall Street Journal*, September 13, 2021.
28. Yaroslav Trofimov, America Can't Escape the Middle East, *The Wall Street Journal*, October 25, 2019.